



دولة الإمارات العربية المتحدة  
مركز زايد للتنسيق والمتابعة

# اللاجئون الفلسطينيون بين الشتات والعودة

325.2109564

ل ف ب ل

152006



# اللاجئون الفلسطينيون بين الشتات والعودة

سبتمبر 2001

مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث
قسم التزويد
الرقم العام ..... ١٠٢٠٠٦
المصدر ..... راجد
التاريخ .....

302802 ~ ~ ~

## المحتويات:

٥	تقديم
٧	مقدمة
٩	المواقف العربية والدولية والاسرائيلية من قضية اللاجئين
١٥	مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين، والمواقف تجاهها
٢٩	بذور المبادرة وفكرة عقد مؤتمر اللاجئين
٣٣	الرفض الفلسطيني لمشاريع التصفية
٣٧	الموقف التفاوضي الفلسطيني بخصوص قضية اللاجئين
٥٣	وكالة الغوث واللاجئين
٦١	الهوامش
٦٢	المصادر



## تقديم:

في خضم تزامم الأحداث وتسارعها ، ووسط هذه الأجواء الملبدة بغيوم التوتر . والصارخة بطبول الحرب ، وأهوال الإنتقام بعد الهجمات الإرهابية العنيفة التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية صباح الثلاثاء ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م . قد تتراجع الأولويات ، وتضع الحقوق ، وتتسحب الأضواء ، وتخبو أصوات المطالبين بحقوقهم المشروعة على أرض فلسطين السلبية ، لكي تفسح الساحة لصيحات القوة الأعظم في هذه العالم .. لذلك أصبح من الأمور الحتمية أن نسعى نحن العرب لاسترجاع انتباه العالم واهتمامه بقضية العرب الأولى - قضية فلسطين ، وأن ننشط ذاكرته نحو دائرة الأحداث الأولى التي بدأت باغتصاب الأرض ، ثم طرد أصحابها الأصليين وتشريدهم ، ثم طمس هويتهم الوطنية على مرأى ومسمع من العالم أجمع . وبدعم القوى الكبرى التي ما انفكت تدافع عما تسميه بحقوق الإنسان وكرامته . وهي تدير ظهرها لأبشع جريمة إنسانية على مدى التاريخ . ألا وهي جريمة اغتصاب فلسطين .

والدراسة التي بين أيدينا تعتبر بمثابة محاولة مخصصة من «مركز زايد للتنسيق والمتابعة» لتسليط الأضواء مرة أخرى على قضية من أهم وأخطر القضايا الإنسانية في التاريخ الحديث ، وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين ، تلك القضية التي لا تزال تراوح مكانها منذ عام النكبة - عام ١٩٤٨ . والتي تحاول قوى البغي في عالمنا المعاصر إحاطتها بسياج من الإحباط ومشاعر اليأس ، وقطع الطريق على ما يزيد عن أربعة ملايين فلسطيني يعيشون في المنفى والمخيمات ينتظرون ساعة العودة الى أحضان الوطن .

وهذه الدراسة التي تقع في ستة فصول تستعرض المواقف العربية والدولية والإسرائيلية من قضية اللاجئين ، ومشروعات توطينهم المختلفة التي تهدف جميعها الى محاولة شطب هذا الشعب من الوجود ، ومصادرة حقوقه الإنسانية ، وتصفية قضيته نهائياً . كما تتناول بالتحليل الموقف التفاوضي الفلسطيني في هذه القضية والمبادئ الإستراتيجية للجانب الفلسطيني ، ومواطن القوة والضعف ، ثم الأدوات

التشريعية الدولية التي يستند إليها الجانب الفلسطيني ، والتي لا يزال الجانب الإسرائيلي يفسرها من وجهة نظره الإستعمارية ، ثم تستعرض الدراسة الأوضاع المأساوية للمخيمات والعقبات التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وغوث اللاجئين .

وحتى تظل هذه القضية حية في عقول وقلوب وذاكرة العرب ، ولكي يتواصل الحشد المعنوي اللازم للدفاع عنها ، يقدم مركز زايد هذه الدراسة القيمة ضمن سلسلة دراساته المتميزة التي خصصها للدفاع عن قضية فلسطين وحق الشعب الفلسطيني في الحياة الحرة الكريمة ، وفي تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة .

## مركز زايد للتنسيق والمتابعة



لا يوجد في التاريخ الحديث جريمة توازي جريمة تهجير الفلسطينيين من ديارهم عام ١٩٤٨ على يد اليهود الصهاينة حينما هاجمت أقلية أجنبية الأكثرية الوطنية وطردتها من ديارها ومحت آثارها العمرانية وذلك بتخطيط مسبق ودعم سياسي وعسكري ومالي من الغرب والصهيونية العالمية ..هذه هي نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ .

ورغم عدة حروب وغارات برية وبحرية ورغم الاحتلال والتشريد فإن ٨٨٪ من الفلسطينيين لازالوا يعيشون في أرض فلسطين التاريخية ودول الجوار من حولها في الأردن ولبنان وسوريا . و٤٦٪ من هؤلاء لا يزالون يعيشون في أرض فلسطين التاريخية و٤٢٪ في الدول العربية المجاورة . أما الباقون ١٢٪ فنصفهم يقيم في بلاد عربية أخرى والنصف الآخر في أوروبا وأميركا وهؤلاء جميعا ذوو خبرة مميزة وتعليم عال مما مكنهم من العمل في هذه البلاد .

لقد طرد الصهاينة بقوة السلاح اهالي ٥٣٠ مدينة وقرية وقبيلة عام ١٩٤٨ واستولوا على اراضيهم التي تبلغ مساحتها حوالي ١٨ مليون دونم او ما يساوي ٩٢٪ من مساحة اسرائيل .

واقترف الصهاينة ما يزيد على ٢٥ مجزرة لكي يتحقق لهم الاستيلاء على فلسطين . لقد بينت الملفات الاسرائيلية التي فتحت اخيرا ان ٨٩٪ من القرى التي قد هجرت بسبب عمل عسكري صهيوني و ١٠٪ بسبب الحرب النفسية و ١٪ فقط بسبب قرار اهالي القرية. (١)



## المواقف العربية والدولية والإسرائيلية

### من قضية اللاجئين

كان الموقف العربي ثابتاً حول ضرورة عودة اللاجئين الى ديارهم ، وهذا الثبات على الموقف أقدم مما يبدو لأول وهلة ، فسبب دخول القوات العربية الى فلسطين عام ١٩٤٨ هو إنقاذ الفلسطينيين من مجازر اسرائيل واعادتهم الى ديارهم . وفي مارس / اذار ١٩٤٨ قبل انتهاء الانتداب كان كثير من الدول العربية غير راغب في دخول فلسطين ، وبالقسط غير مستعد لذلك ، ولكن بسبب المظاهرات التي عمت العواصم العربية - مثلما تكرر في انتفاضة الاقصى ٢٠٠٠ أُجبرت بعض الدول العربية مثل مصر والعراق ولبنان على الدخول الى فلسطين (كانت سوريا ستدخل لأسباب عربية وقومية والأردن لتنفيذ خطة الملك عبد الله لضم جزء من فلسطين).

وفي مفاوضات لوزان (١٩٤٩-١٩٥١) بعد الهزيمة أبدى العرب استعدادهم لعقد معاهدة سلام مع اسرائيل بشرط عودة اللاجئين ولكن بن غوريون رفض عرض السلام لأن معناه عودة اللاجئين .

«كانت الدول العربية في اجتماعات الأمم المتحدة تصر دائماً على حق اللاجئين في العودة ولذلك صدرت قرارات كثيرة تؤيد هذا الحق» .

### الموقف العربي من مشاريع التوطين:

عندما عرضت مشاريع التوطين في البلاد العربية رفضتها الحكومات العربية مع بعض الفروقات أبدى الأردن استعداده لتوطين عدد من اللاجئين في الضفة الغربية بقدر ما تتراجع إسرائيل عن خط الهدنة لإيجاد مكان لسكنى هؤلاء تحت سيادة الأردن بمعنى انه لو تراجعت إسرائيل عن احتلال ٧٨٪ من فلسطين الى ٥٤٪ وهي النسبة المخصصة للدولة اليهودية في مشروع التقسيم لا يمكن للاردن استيعاب ٣٠٠ ألف لاجئ على الاقل هم سكان المنطقة المتراجع عنها .

وقد وافق حسني الزعيم عام ١٩٤٩ على مشروع خطة الاعتراف بإسرائيل وتوطين اللاجئين لديه بشرط دعم مادي وسياسي لحكمه من الولايات المتحدة ولكنه لم يعيش طويلا لينفذ هذه الخطة بالإضافة الى ان بن غوريون لم يقبل عرضه وباستثناء هذه المواقف فان الدول العربية كانت تصر دائما في اجتماعات الأمم المتحدة على حق اللاجئين في العودة ولذلك صدرت قرارات كثيرة تؤيد ذلك .

### **المواقف الدولية والإسرائيلية من قضية اللاجئين:**

يتمثل الموقف الدولي العام فيما صدر من قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد الحقوق الفلسطينية ولذلك لا يوجد موقف دولي عام مخالف للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق اللاجئين .

أما موقف الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وهولندا فهو منحاز لاسرائيل وكانت اقتراحاتها لحل مشكلة اللاجئين مستوحاة من المصالح الاسرائيلية . أما الآن فإن الحلول التي تطرح هي حلول اسرائيلية تتبناها بالكامل الولايات المتحدة ولا تعارضها الدول الأوروبية وتختبئ كلها وراء شعار «حسب ما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي» وهذا معناه اسقاط مرجعية القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والقبول بالحل الذي يفرضه الاسرائيليون على الفلسطينيين بموجب الفارق الهائل في ميزان القوة العسكرية وبكلمات اكثر بساطة تقول الدول الغربية ليس لدينا مانع لو طرحت اسرائيل الفلسطينيين أرضا وأجبرتهم على توقيع وثيقة استسلام . (٢)

### **الحل الإسرائيلي لقضية اللاجئين:**

الحل الذي تعرضه إسرائيل في أكثر من أربعين صيغة منذ عام ١٩٤٩ ويتلخص في الآتي :

- عدم عودة اللاجئين الى ديارهم خلا إعداد ضئيلة لأسباب دعائية توطين اللاجئين أو ترحيلهم الى أماكن أخرى .

تعويض اللاجئين بمبالغ تافهة ثمنا للوطن وتدفع الدول الغربية هذا الثمن ويبقى الوطن بما فيه وما عليه ملكا لإسرائيل .

تفترض مشاريع التوطين أن الفلسطينيين ليسوا شعبا فهم - حسب مفهومها - حفنة من العرب يمكن أن يعيشوا في أي مكان وفلسطين لا توجد أصلا إنما هذه ارض إسرائيل واليهود يستحقون هذه الأرض لأنهم حاربوا من اجلها كما انهم طوروها وبنوا عليها .

### مغالطات إسرائيلية:

ثم تقترح إسرائيل تعويض اللاجئين من باب الإنسانية وليس من باب المسؤولية القانونية والمتابع لخطة إسرائيل في التعويض يدرك تماما أن هذه واحدة من الخدع الإسرائيلية التي تلجا إليها إسرائيل كالعادة .

**أولا:** تقدر إسرائيل قيمة الأملاك الفلسطينية بما يعادل ٢٪ من قيمتها الحقيقية

**ثانيا:** إنها تدعي أنها لا تملك المال اللازم لذلك فهي تطلب من أوروبا وأمريكا وربما بعض الدول العربية انشاء صندوق دولي للتعويض.

**ثالثا:** ورغم انها لن تدفع شيئا يذكر فان اسرائيل تصر على ان تكون صاحبة القرار فيمن يستحق التعويض وقيمه وتؤكد على اهمية المرحلة بمعنى انه عند دفع اول مليون دولار يجب هدم مخيم للاجئين وشطب قائمة من أسمائهم واغلاق وحل مكاتب الانروا في هذا المكان ولا يتم دفع المليون الثاني قبل عمل ذلك بحيث لا يبقى للاجئين أي اثر عند دفع مبلغ آخر .

**رابعا:** وتطالب إسرائيل من السلطات التي يقيم على أرضها لاجئون أن تجبرهم على قبول هذا الحل وتكون السلطة مسؤولة عن أي مطالب لهم ثم تحدد فترة معينة للاجئين يسقط بعدها حقهم في المطالبة ان تأخروا او لم يتقدموا باي مطالبات.

وهذا الطرح ملئ بالمغالطات والمخالفات القانونية ثم أن الفلسطينيين لم يعرضوا وطنهم للبيع والا لما بقوا في المعاناة والشتات أكثر من خمسين عاما .

وغرض إسرائيل من هذا الطرح هو الاستحواذ على رقعة فلسطين ملكا شرعيا لها بتوقيع صاحب الحق مقابل مبالغ تافهة تدفعها أطراف أخرى .

لقد تحمل الفلسطينيون آلام النكبة وويلات الحروب والتشريد والاحتلال من اجل هدف واحد هو الإصرار على تحقيق حقوقهم الثابتة غير القابلة للتصرف واهم هذه الحقوق هو حق العودة الى البيت والأرض والموطن الذي طرد منه اللاجئ الأصلي أو غادره لأي سبب وهذا الحق حق أساسي وليس مجرد حق سياسي لان الحق السياسي يمنح أو يمنع أما الحق الأساسي فهو حق ثابت غير قابل للتصرف .

وحق العودة نابع من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ومن قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الشهير الذي لا يزال يؤكد المجتمع الدولي كل عام كما أنه نابع من حق الملكية الخاصة وحرمتها التي لا تنقضي بمرور الزمن أو الاحتلال أو السيادة أو أي اتفاق سياسي .

وحتى القرار ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين والسابق للقرار ١٩٤ فإنه لا يتعارض مع القرارات اللاحقة لأن القرار ١٨١ يقضي بحق المواطن العربي في دولة فلسطينية والعكس؛ وأن يأمن على نفسه وملكيته وحقوقه المدنية والسياسية دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو أي سبب آخر .

كما يحق للاجئين التعويض عن كل الأضرار المادية والنفسية التي تعرضوا لها على يد إسرائيل خلال خمسين عاما وعكس ما تقصده إسرائيل فان التعويض ليس مطلوبا من قيمة الارض والممتلكات فالوطن لا يباع .

ومبدأ التعويض هو إعادة الشيء الى اصله او التعويض عن قيمته إذا استحالت إعادته الى اصله ويستحق اللاجئون عدة انواع من التعويض :

التعويض عن الخسائر المادية الفردية وهي الدمار الذي لحق بالأموال والدخل المستحق من استغلالها لمدة خمسين عاما والخسائر المعنوية الفردية مثل التشريد والتشتيت والمعاناة النفسية والخسائر المادية الجماعية مثل الطرق والموانئ والمطارات والمياه والثروة المعدنية والخسائر المادية المعنوية مثل فقدان الهوية وفقدان السجلات والحرمان من الاماكن المقدسة والحضارية. وعلى سبيل المثال تبلغ قيمة الاملاك الفلسطينية الشخصية في الوقت الحالي ما لا يقل عن ٥٦٠ مليار دولار ومن هذا يمكن حساب الدخل المستحق للاجئين .

ويضاف الى التعويض المبالغ المستحقة عن جرائم الحرب مثل القتل والتعذيب وتدمير القرى والمدن والجرائم ضد الإنسانية مثل ترحيل الأهالي او معاملتهم معاملة عنصرية او قيامهم بأعمال السخرة والجرائم ضد السلام مثل التخطيط للعدوان والتحريرض عليه والمبادرة به وقد اقترفت إسرائيل كل هذه الجرائم واصبح ممكنا محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم بعد إعلان ميثاق روما عام ١٩٩٨ الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية .

### **الخط بين حق العودة والتعويض:**

ويجب الا يخلط بين حق العودة والتعويض فليس أحدهما بديلا عن الآخر واللاجئون يستحقون حق العودة والتعويض أيضا ومنعا لهذا الالتباس فان حق العودة واجب النفاذ أولا وبعده يتم التعويض .

وعكس ما تطرحه إسرائيل فان واجب دفع تعويض يقع على إسرائيل نفسها وليس على صندوق دولي وهو ما أكده نفس القرار ١٩٤ .

ثم أن قيمة التعويض ليس ما تفرضه إسرائيل بل يتم حسابه بموجب الأعراف الدولية والمحاسبية كما لايجوز تسليم التعويض الى حكومة أو سلطة بل هو حق فردي لكل شخص متضرر ولا تجوز فيه النيابة .

وعكس ما تدعي اسرائيل فانه لا يسقط بمرور الوقت ولذلك لا يجوز تحديد مدة معينة للمطالبة به .

### **مسؤولية اللاجئين نحو قضيتهم:**

ويبقى على اللاجئين ان يستمروا في المطالبة بحقوقهم الشرعية التي يؤيدها القانون الدولي ولا يخضعوا لمعطيات وظروف فترة من الزمن تتفوق فيها القوة العسكرية الإسرائيلية التي تريد ان تطأ على كل المقدسات والشرعية الدولية.

ويجب أن ينظم اللاجئون أنفسهم ويحشدوا كافة طاقاتهم المادية والمعنوية فهي كثيرة وهامة وتقلق بال أعدائهم وعليهم الا يستهينوا بهذه القوة وقد اصبح الآن من الممكن تنظيمها في جمعيات أهلية تحرك الرأي العام المحلي والعالمي مع الاستفادة من شبكة الإنترنت والفضائيات وازدياد القوة الشعبية لحقوق الإنسان في كثير من البلاد التي اصبحت تعمل بمثابة برلمانات موازية .

### **أهمية الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي:**

قد شهد عام ٢٠٠٠ أمثلة كثيرة على أهمية حشد الطاقات الشعبية المحلية والعربية والإسلامية والعالمية سواء من حيث المسيرات والمظاهرات او المرافعات في المحافل الدولية او المقاومة المدنية .

ومن بين التجمعات الفلسطينية التي تمت الدعوة اليها منذ عام ١٩٩٥ وتم تسجيلها في لندن «هيئة ارض فلسطين» التي تختص بتوثيق الحقوق الفلسطينية من ارض او ممتلكات او حقوق معنوية ووضع الخطط القانونية وتمثيل اصحاب هذه الحقوق بممثلين عن كل قرية ومدينة، وهذه الهيئة تتعاون مع جميع الحكومات المحلية والاجنبية .



## مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين

### والمواقف تجاهها

ترتبط مشاريع الاستفادة من مياه الأردن ارتباطا وثيقا بمشاريع توطين اللاجئين وبإقامة دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي ودعم هذه الدولة فما أن انتهت الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى العام ١٩٤٨ حتى أصبحت المشكلة في نظر العالم الذي صنع إسرائيل هي وجود ملايين البشر العاطلين عن العمل والمعدمين الذين يزداد سخطهم مع مرور الزمن ليشكلوا اعظم خطر قائم يهدد المنطقة .

ووفقا لنص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ١٩٤ الذي اتخذته في دورتها الثالثة فقد أنشئت لجنة التوفيق الفلسطينية التابعة للأمم المتحدة لتأمين تنفيذ قرار الجمعية العامة .

وعلى الرغم من ان هذا القرار ينص على العودة أو التعويض الا أن التركيز على طمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني كانت الهدف الرئيس لمن أوجدوا إسرائيل وذلك عن طريق توطين هؤلاء اللاجئين قبل أن يفيقوا من تلك الضربة القاصمة التي تلقوها بعد الحرب وتدمير الوحدة الديموغرافية وتمزيق الوحدة الجغرافية. (٢)

وأصبحت المشكلة هي توطين اللاجئين خارج فلسطين ولو بالقوة ، ويتضح ذلك عندما تحدث السير جونسون وزير المالية في حكومة عموم فلسطين بشأن نقل اللاجئين من قطاع غزة الى ليبيا ورفضت الهيئة العربية العليا وحكومة فلسطين ذلك .

كما كانت مشكلة اللاجئين موضوع مناقشة أثناء انعقاد مؤتمر لوزان فقد أعلن الوفد الإسرائيلي انه إذا اتحد قطاع غزة مع إسرائيل فان حكومتها ستكون مستعدة لقبول جميع السكان العرب في القطاع كمواطنين في إسرائيل مع العلم

بان توطين اللاجئين عموما في منطقة إسرائيل سيكون محل المساعدة الدولية. كذلك تم تقديم اقتراح يهدف الى عودة اللاجئين القادمين الى مناطق الخاضعة للسلطة الإسرائيلية والتي تشكل جزءا من المنطقة العربية .  
والجدير بالذكر أن الدول العربية أبدت تجاوبا إيجابيا مع استفسار لجنة التوفيق عن الموقف من إعادة إسكان اللاجئين في المنطقة التي تحكمها إسرائيل .

وقد ظهر على مدار اكثر من نصف قرن عدة مشاريع لحل مشكلة اللاجئين وان كان يقصد من ورائها تصفية هذه القضية لأنها كانت تعتمد على توطينهم الامر الذي مناهها بالفضل ومن ابرز هذه المشاريع :

### **مشروع جونستون:**

ينص هذا المشروع على ما يلي :

١- ينفذ المشروع على خمس مراحل تستغرق كل مرحلة منها سنتين أو ثلاثا ويقدر المشروع بنحو مائة وثلاثين مليون دولار .

٢- إنشاء سد على ملقى نهر دان بالقناة الأساسية في الجليل

إنشاء خزان على بعد عشرين كيلومتر من ملقى نهر الحاصباني بنهر الأردن.

إنشاء سد آخر بالقرب من قرية عين الحمراء .

إنشاء قناة أساسية طولها مائة وعشرون كيلومتر .

إنشاء قناتين من بحيرة طبرية الى البحر الميت .

الموقف الفلسطيني من المشروع :

لقد أصدرت اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين في قطاع غزة بدورها مذكرة أرسلتها الى الرؤساء العرب ومما جاء في هذه المذكرة «أن دولة إسرائيل ما

هي الا بذرة الاستعمار الأمريكي في البلاد العربية وها هو الاستعمار يأتي بهذا المشروع الذي اعد لتوطين عرب فلسطين في البلاد العربية واعطاء إسرائيل كميات كبيرة من المياه العربية لاستصلاح الأرض المغتصبة حتى تتسع ليهود آخرين من مختلف بقاع العالم» .

## مشروع سلو مو غاريت:

تحقيق تسوية سلمية بين الفلسطينيين واسرائيل لابد وان يشمل قضية اللاجئين بجميع تفرعاتها ولإنهائها بشكل كامل .

مراحل تنفيذ المشروع :

١- إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة

الحكم الذاتي لا يعتبر حلا دائما ومؤهلا لحل شامل وكامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين للدفع بالاتجاه نحو إنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

٢ - إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة .

في هذه الحالة وخلال المحادثات بشأنها يجب على إسرائيل على أن تتقدم بالطلبات التالية الى الفلسطينيين :

العمل على وقف نشاط وكالة الفوث في مساعدتها للاجئين .

العمل على وقف نشاط الأجهزة والمؤسسات التي تساعد اللاجئين .

العمل على سن تشريع قانون عودة الفلسطينيين .

الشروع في تبني إعادة تأهيل اللاجئين المتواجدين في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

بموجب قانون العودة الجديد يستطيع كل فلسطيني يعيش في المنفى العودة وحمل الجنسية الفلسطينية التي سيتم الاعتراف بها دوليا .

٣ - إقامة اتحاد فدرالي اردني - فلسطيني. (٤)

## السيناريو الأخطر للتوطين:

واحد اخطر مشاريع التوطين هو الاقتراح الذي قدمته المحامية اليهودية الروسية الأمريكية دونا ارزت وتبناه مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي وطاف به الدول العربية ولكنها رفضته مثل ما فعل اللاجئين في كل المشاريع السابقة.

وتقترح ارزت شحن مليون ونصف مليون لاجئ الى أماكن عديدة وتوطين عدة ملايين حيث هم فلا يعود الى إسرائيل الا عدد رمزي ويرحل معظم لاجئ لبنان ويبقى معظم لاجئ سوريا ويخفف عدد لاجئ غزة بإرسالهم الى الضفة الغربية ويضاف الى الضفة عدد من لاجئ الأردن حتى تصل طاقة الضفة الى غايتها ويرحل الآخرون الى الخارج .

ولتحلية مرارة المشروع تقترح ارزت منح كل فلسطيني أينما كان جوازا فلسطينيا حتى يمكنه زيارة دولة فلسطين العتيدة التي ستقام على أجزاء من الضفة .

إن القاسم المشترك بين عناصر الخطة الأساسية هو الافتراض الضمني القاضي بأنه فقط من خلال منح الفلسطينيين حق المواطنة حيثما ينتهي بهم المطاف سواء ضمن او خارج نطاق الشرق الأوسط سيتم بالتالي إيجاد حل دائم وقابل للتنفيذ للصراع العربي - الإسرائيلي .

تتألف الخطة من أربعة عناصر بنوية هي :

١- أهداف الاستيعاب: كل دولة من دول الشرق الأوسط المشاركة في مفاوضات السلام النهائية والتي ستضم : إسرائيل , السلطة الفلسطينية، الأردن، مصر ،ومن المأمول ان تشارك سورية ولبنان بالإضافة الى أي دولة غربية تود المشاركة كل طرف سيستوعب العدد الأمثل المخصص له من عائلات اللاجئين .

٢- الخيار ، التعويض ، وجوازات السفر الفلسطينية

وسيتضمن عرض الاختيار هذا عدة بنود منها:

- الاستيعاب في بلد من بلدان المنطقة .

العودة الى الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة- من الممكن للاجئ العودة الى وطنه الاصلي وفقا لمجموعة مقاييس

٢- المواطنة واعادة التاهيل : سيتم منح اللاجئين حق الجنسية بالاضافة الى جوازات السفر والحماية الكاملة لحقوقهم الانسانية في كل دول اللجوء والاستيعاب والمطلوب منح دول الاستيعاب موارد مالية اضافة الى المساعدة التي تقدمها وكالة الغوث الدولية بمشاركة منظمات غير حكومية .

٤- هياكل وأطر صنع القرار المؤقتة : من أجل تسهيل استيعاب السكان وتحديد خيارات الإقامة وقيم منح التعويضات ولضمان العدل في توزيع المساعدات يتم تأسيس هياكل اربعة هي:

١- لجنة التجمع السكاني .

٢- محكمة التعويضات .

٣- لجنة إعادة اللاجئين .

٤- محكمة إعادة اللاجئين لدراسة وبحث قرارات لجنة الإعادة .

عندما تنتهي عملية اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص الخيارات والمنح والتي ستستغرق ١٠ سنوات لتنفيذها ستحل هذه المؤسسات وبالتالي لن تناقش أي دعاوي للمطالبة بحقوق ملكية أو ما شابه لبطلانها ومن ثم سيسدل الستار على نهاية قضية اللاجئين .

عملا بخطة توزيع المجمع السكاني للتعهد الفلسطيني على كافة أنحاء العالم ، أن كل فلسطيني يرغب في العودة الى إسرائيل أو سيتم استيعابه هناك سيخضع لمعايير معينة تتم المصادقة عليها في معاهدة السلام النهائية والمعايير كما يلي :

- ١- ينبغي على هؤلاء الفلسطينيين أن يثبتوا إقامتهم الأصلية قبل ١٩٤٨ .
- ٢- يتوجب عليهم ان يكون لهم أقرباء وطيدو الصلة من مواطني إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ .
- ٣- يمكنهم ان يوافقوا بعقد مكتوب على الاستجابة والامتثال لقرار الجمعية العامة بـ «العيش بسلام في جيرانهم الإسرائيليين».
- مسألة التعويضات للاجئين مرتكزة على الخطوط العريضة التي وضعها الخبير في الشرق الأوسط التي تتضمن :

  - ١ - تحديد الملكية التي كانت بالأصل تخص اللاجئين الفلسطينيين.
  - ٢ - تحديد الملاك السابقين .
  - ٣ - تقرير العلاقة بين قيم الملكيات الحالية وما كانت عليه في عام ١٩٤٨ .
  - ٤- تحديد الأطراف المسؤولة عن الدفع .
  - ٥- تقرير ماهية المصدر المالي لدفع التعويضات .
  - ٦- تقرير الشكل الذي سيأخذه التعويض
  - ٧- بناء وتأسيس الجهة المسؤولة عن توزيع دفعات التعويض .
  - ٨ - تقييم وضعية وشرعية الدعاوي الإسرائيلية المضادة .
  - ٩ - معرفة الى أي مدى سيوازن حل موضوع التعويضات بين المطالب السياسية الإقليمية والمعنوية. (٥)

## **موقف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية الخاص بقضية اللاجئين الفلسطينيين:**

يمكن اعتبار ما ذكره الرئيس ياسر عرفات في خطابه أمام الدورة العادية الثانية عشر بعد المائة لمجلس جامعة الدول العربية بخصوص موضوع اللاجئين وقد ورد في الخطاب ما يلي :

«... تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره والعودة الى وطنه وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وأنا نتمسك بتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي وخاصة القرارات ٢٤٢ و٢٣٨ و٤٢٥ تطبيقا كاملا ونزيها على جميع الجبهات» .

وجاء أيضا : «إن جوهر القضية الفلسطينية هي قضية الارض المغتصبة وقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من أرضهم بغير حق بفعل العدوان الإسرائيلي الظالم الذي وقع ولا يزال على أرضنا وشعبنا مما نتج عنه تشريد ملايين الفلسطينيين من أرضهم وبيوتهم ووطنهم وفي الوقت الذي تواصل الكفاح من أجل استعادة الأرض فإننا لم ننسى أهلنا وأبناءنا المشردين في بقاع الأرض دون وطن ودون مستقبل ودون هوية وتجري محاولات آثمة خبيثة لزرع اليأس والإحباط في نفوس اللاجئين الفلسطينيين لضرب صمودهم الوطني الرائع الذي حمى القضية الفلسطينية من الضياع والتبديد بفعل ضخامة المؤامرة الاستعمارية التي تعرض لها شعبنا . وهناك أصوات مغرضة تتحدث عن التوطين في هذا البلد العربي أو ذلك أو تشريدهم الى المنافى البعيدة » .

إن حق اللاجئين في العودة الى وطنهم هو إيماننا الذي لا يتزعزع وإرادتنا التي لا تلين . وان القرار الأممي ١٩٤ الذي ينص على حقوق اللاجئين كافة هو نتمسك به لحفظ حقوق اللاجئين الفلسطينيين وليس هناك من حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين الا بتطبيق القرار ولهذا فإنني أدعو أمتنا ودولها وشعبها الى التمسك بهذا القرار .

ان شعبنا الذي ضحى بالكثير في الوطن والمخيمات من أجل استعادة أرضه وإقامة دولته ولن يقبل بالتوطين والتشريد .

ان النكبة التي لحقت بشعبنا الفلسطيني واقتلعتة من أرضه وصادرت حقوقه الإنسانية وحاولت شطبه من الوجود وان قضية اللاجئين الفلسطينيين هي اقدم واكبر قضية لاجئين في عالمنا المعاصر ولا بد من الاعتراف بحقهم المشروع

في العودة الى وطنهم وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

إن أربعة ملايين فلسطيني يعيشون في المنفى والمخيمات ينتظرون ساعة عودتهم الى وطنهم الذي طردوا منه بالقوة وليس من سبيل للسلام والاستقرار والأمن في الشرق الأوسط بدون حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وتطبيق القرار ١٩٤ الذي ينص على حقهم في العودة إلى وطنهم.<sup>(١)</sup>

## أ- التفكير الإسرائيلي الرسمي حول اللاجئين:

يمكن اعتبار ما كتبه شلومو غازيت في ورقته الصادرة عن مركز يافى للدراسات الاستراتيجية التابعة لجامعة تل أبيب مؤشرا نحو القراءة الأولى للتفكير الإسرائيلي الرسمي حول مشكلة اللاجئين خاصة ان غازيت شغل سابقا منصب منسق الأنشطة في الأراضي المحتلة ومنصب رئيس الاستخبارات العسكرية .

منهجيا تتعرض ورقة غازيت طبقا لترجمتها الحرفية المنشورة في مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٢٢ للنقاط التالية : عرض المشكلة ، مواقف الاطراف من الحل ، الخيارات الممكنة للحل من الجانب الاسرائيلي ، اطار ممكن للحل في اطار الاتفاقات المرحلية والدائمة مع الفلسطينيين ويتناول هذا الاطار بالفحص ابعاد محددة من المشكلة كالعودة والتعويض واعادة التأهيل وتقييد الورقة بوجهة النظر الاسرائيلية المعلنة ، كما تقدم نصائح وتوجيهات للمفاوض الاسرائيلي وتحذر من الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن هذه المشكلة .

## ب - تمييع مشكلة اللاجئين:

تبدأ الورقة بتمييع مشكلة اللاجئين واستصغارها حين يعرض غازيت باقتضاب انه وفي خلال حرب الاستقلال الإسرائيلية اضطر مئات الآلاف من العرب الى ترك بلادهم والبحث عن ملجأ في مناطق عربية وهذا استهلال إسرائيلي يميع المشكلة أساسا ولا يعترف بالحقائق التاريخية كما حصلت فعلا ، ولا يتطرق الى أسباب المشكلة وقبل ان نواصل عرض بقية النقاط التي تضمنتها الورقة المذكورة فإننا



ستتوقف عند هذا الاستصغار وهذا التمييز للمشكلة ودوافع الرحيل عن فلسطين ابان «حرب الاستقلال» كما يسميها غازيت ، وسوف نكتفي هنا بشهادتين صهيونيتين موثقتين عن كيفية نزوح وطرد عرب عكا عام ١٩٤٨ فقد أكد تقرير مكون من ٢٤ صفحة من الاستخبارات العسكرية SHAI (خدمات إعلامية) التابعة للهاغاناة ٣ والمؤرخ ب ٣٠ يونيو ١٩٤٨ أن ٧٠٪ من اللاجئين كانوا قد هجروا من منازلهم مع أول موجه بسبب الفضائع والأعمال التي قام بها أفراد الهاغاناة والارغون وشتيرن ، ولقد شملت الموجه الأولى من التهجير ٤٠٠,٠٠٠ أربعمائة ألف فلسطيني جهزوا من أجل ترحيلهم ما بين يونيو / حزيران وديسمبر كانون اول ١٩٤٨ وتم بهذا تدمير وإخلاء مئات القرى والمدن الفلسطينية التي يقدر عددها ب ٣٩٦ وكشفت مذكرات رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين الذي اغتيل على يد طالب يهودي متطرف في خريف عام ١٩٩٥ النقاب أنه وبعد احتلال مدينتي اللد والرملة في يوليو ١٩٤٨ تم ترحيل نصف مليون فلسطيني من البلاد تحت أمره رابين الذي تلقى أوامره من دفيد بن غوريون مباشرة . واقتضت الخطة «دالت» التي نفذت في نيسان ١٩٤٨ وشكلت عاملا مركزيا في عملية الترحيل استراتيجية هجومية ضد الفلسطينيين وكان توسيع رقعة الدولة اليهودية وطرد الفلسطينيين من بين الأهداف الرئيسية لتلك الخطة ويقول ضابط الاركان الصهيوني يفتال يادين لقد أعدت الخطة في عام ١٩٤٤ عندما كنت أترأس هيئة التخطيط في الحركة السرية وكانت الخطة تهدف الى ترحيل أكبر عدد من الفلسطينيين ، وكانت المجازر والفضائح وأجواء الخوف والإرهاب المنظم وسلب الأهالي كل ما يملكونه واقتياد الشبان والنساء والشيوخ والأطفال الى الحدود وإطلاق الرصاص على مجموعات سكانية جزء لا يتجزأ من مخطط الترحيل الجماعي . وتكشف مداولات وخطابات المؤتمر الصهيوني العشرين الذي عقد في آب ١٩٣٧ عن وجود مخطط للترحيل عند القادة الصهاينة .

### ج - الموقف العربي الرسمي من اللاجئين:

ويشير غازيت في ورقته الى أنه كان هناك موقف عربي حاسم من موضوع اللاجئين ، حال دون توزيعهم واستيعابهم وإعادة تأهيلهم . ولم تقدم الورقة تحليلا

لدوافع وخلفيات هذا الموقف خاصة فيما يتعلق بالدول العربية ، لقد منعت الحالة السياسية التي كانت تعيشها المنطقة آنذاك الدول العربية من الاقتراب من ملفات ومشاريع التوطين المطروحة في الخمسينات ، فالمنطقة كانت تعيش آنذاك حالة مد قومي مثلها فكر الرئيس الوطني القومي جمال عبد الناصر كما أن الشعوب كانت تعيش قطف ثمار حركات التحرر في الاستقلال كما أن المنطقة عاشت حالة الانقلابات العسكرية والثورات الشعبية التي تم التعبير عنها من خلال تواطؤ الأنظمة العربية الحاكمة وفساد أسلحتها وتبعيةها للغرب في الصراع العربي /الصهيوني عام ١٩٤٨ ، وقد عاشت الشعوب حينها حالة سياسية تعبوية ووطنية مما أفضل كافة مشاريع التوطين التي طرحت آنذاك .

## د - الموقف الفلسطيني الرسمي كما تراه ورقة غازيت:

تعرض ورقة غازيت الموقف الفلسطيني ، وتهتم بما يمكن اعتباره انحرافاً عن الفهم التقليدي لحق العودة بين الفلسطينيين لا سيما في أوساط منظمة التحرير بفعل تزايد الوعي بأن العودة باتت أقل واقعية ، ومع أن النظام الدولي لم يتخذ أي قرار يعدل فيه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي يكتسب فيه الفلسطينيون حق العودة ومع ذلك نشأ وعي دولي متزايد بأن هذا القرار أصبح ويصبح مع الوقت متقادماً غير قابل للتطبيق . كما تلاحظ الورقة أيضاً أنه طرأ تحول على النظرة الفلسطينية الى فكرة العودة وأصبحت مقيدة بعدد من المحددات مثل التنازل عن حق العودة كمفهوم سياسي وحقوقى واستبداله بالتعويضات . كما تلاحظ الورقة تجنب القيادة الفلسطينية تحديد المكان الذي ستحقق فيه هذه العودة ووجود إشارات الى أماكن تحقيق هذه العودة في أراضي الدولة الفلسطينية عندما تنشأ وليس في مواطن اللاجئين الأصليين وإمكانية بقاء اللاجئين في الأردن بعد تحقيق الصيغة الاتحادية مع الكيان الفلسطيني وطبقاً للورقة ومعظمهم يزاول العمل بصورة منتظمة وليس لدى سوريا أو اقتصادها صعوبة في استيعابهم ، وفي الاردن سوف يفضل معظم اللاجئين البقاء في أماكنهم في ظل علاقة اتحادية مع الكيان الفلسطيني ، وبالنسبة للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة فإن كل ما سيتطلبه حل مشاكلهم هو حملة

كبرى تخرجهم من مخيماتهم ،وليس محتما ان تكون هناك صعوبة في استيعابهم ودمجهم .

## هـ - الحلول التي طرحها ورقة غازيت:

الملاحظ أن ورقة غازيت تطرح حولا اقتصادية محضة تتعامل معها من منطلق إنساني وأخلاقي ، وتغيب عنها بقصد الجانب السياسي لأن الاعتراف بالقضية الفلسطينية سياسيا هو اعتراف صريح بالحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني وهذا الاعتراف هو نقيض سياسي لدولة إسرائيل ذاتها . والطرح الاقتصادي الذي طرحه الورقة الإسرائيلية لحل مسألة سياسية وتاريخية هو طرح يفترق الى الدقة والموضوعية فمن المعروف ان اليهود في العالم هم من الأغنياء في أمريكا وأوروبا فلماذا لم يلعب وضعهم الاقتصادي والمالي دورا في تحسين ظروفهم المعيشية وخلق بديل لهم « لمسألة الوطن القومي اليهودي في فلسطين»؟! «لماذا لم تساهم بنوك اليهود في العالم بتوطين اليهود بعيدا عن «أورشليم» و «ارض الميعاد» كما تسميها التوراة ؟ لقد وظف قادة اليهود الصهاينة المال اليهودي من اجل الدولة اليهودية وبدلا من ان يلعب الاقتصاد اليهودي دورا في توطين اليهود خارج فلسطين ، فقد لعب دورا معاكسا وما يزال في دفع اليهود الى فلسطين وبناء المستوطنات فيها على الرغم من اندماج اليهود في المجتمعات والدول التي يعيشون فيها سياسيا واقتصاديا (أمريكا وأوروبا) على سبيل المثال ومستوى الحياة المميز الذي ينعمون به باستثناء سنوات قليلة في التاريخ المعاصر وهي فترة ظهور النازية في أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وما تعرض له اليهود آنذاك من تمييز عرقي وديني واضطهاد وبعد هذا فهل يعتقد منظرو الحل الاقتصادي رغم ما لقوا من السوق من سحر وتأثير ورغم ما للمال من أهمية في حياة البشر ورغم ما للاقتصاد من دور في البناء والتطوير؟! هل يعتقد هؤلاء المنظرون أن قضية سياسية وتاريخية وحقوقية يمكن أن تحل وتعالج بمنطق الاقتصاد؟!!

وعلى الرغم من أن الورقة الإسرائيلية أولت عناية بالتغيير أو الانحراف الذي اعترى الموقف الفلسطيني من حق العودة ، (بعد آلية التسوية التي طرحتها صيغتا أوسلو

ومدرید) فإنها أبرزت في عرضها للموقف الإسرائيلي مستوى الحفاظ على الثوابت تجاه مشكلة اللاجئين حين اعتبرت ان تسوية إسرائيلية - فلسطينية دائمة الحل لا تحل مشكلة اللاجئين من الأساس - لا يمكن ان تكون حلا فعليا لنزاع قابلا للبقاء .

## الموقف الإسرائيلي:

ويمكن تلخيص الموقف الاسرائيلي بالنقاط التالية :

- ١- رفض مطلق لحق اللاجئين في العودة الى أراضيهم مبدئيا أو عمليا .
- ٢- الاعتراف بحق العودة يعني الإقرار بالمسؤولية عن نشوء المشكلة .
- ٣- لا يجوز ترك أي قرار بشأن العودة في يد الفلسطينيين ، كالم شمل مثلا
- ٤- إعادة اللاجئين الى منازلهم يقوض نسيج المجتمع والشعب الاسرائيلي .
- ٥- العودة تهدد الصبغة اليهودية للدولة ، خاصة بوجود ١٨% من سكان اسرائيل من فلسطيني عام ١٩٤٨ .
- ٦- الحل الديمقراطي غير قابل للنقاش ومن هنا فان الحفاظ على المجتمع اليهودي هدف أسمى.
- ٧- تتعهد الدول العربية في إطار الاتفاقات معها توطين اللاجئين على أراضيها
- ٨ يجري استبدال الاونروا بالدول المضيفة وتنشأ سلطة دولية لإعادة تأهيل اللاجئين وتحسين أوضاعهم على اعتبار ان اسرائيل غير راضية عن الأونروا ليس فقط بسبب صفتها الدولية الشاهد على مشكلة اللاجئين وإنما لكونها جهاز ثبت فشله في تفكيك المشكلة من وجهة نظر اسرائيلية .

## اللاجئون ورا، ظهر أوسلو:

ويقول الباحث الفلسطيني الدكتور سلمان ابو ستة في بحثه الذي حمل اسم اللاجئين الفلسطينيين بين التوطين والعودة : منذ توقيع اتفاق اوسلو بين قيادة

منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل التي كان يقودها حزب العمل الاسرائيلي بزعامة الراحل اسحق رابين ، أدركنا منذ القراءة الاولى لبنود الاتفاق والقراءة الثانية والثالثة أننا كلاجئيين عدنا للصفوف الخلفية على قائمة اهتمامات الوطن وما عدنا الرقم الصعب على الخريطة السياسية ولا في معادلة الصراع فالوقت الذي كان فيه اللاجئون يهدرون بأصواتهم في وجه مشاريع التوطين قد انتهى والزمن الذي كان فيه اللاجئون يحركون فيه كل العواصم العربية ضد مبعوثي الدول الغربية كما كان زمن الخمسينات والستينات قد ذهب وانقضى ، فحرب الخليج الثانية وما أفرزته من نتائج وما خلفته من آثار وانهيأ دول المنظومة الاشتراكية في نهاية الثمانينات الواحدة تلو الأخرى وعلى رأسها دولة عظمى كاتحاد الجمهوريات السوفياتية قد خلف واقعا لا محالة ، واستطاع الرأسمال العالمي بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين ان يسجل هدف الفوز الحاسم في المباراة الاقتصادية والايديولوجية بين الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي ، هذا الفوز الساحق كان لا بد من ان ينعكس على كل الدول التي كانت تدور في هذا القطب أو ذاك ، وعلى الرغم من ان الثورة الفلسطينية كانت خجولة في علاقاتها مع الشيوعية العالمية اذا أنها ليست شيوعية النزعة باستثناء الفصائل الماركسية فيها ، الا أنها كانت واحدة من حركات التحرر الذي كان الاتحاد السوفياتي يمدّها بالسلاح ويفتح لعناصرها المعسكرات والجامعات . ومع هذا الانهيار المدوي الكبير انفرد الرأسماليون يتحكمون في العالم وسيطرون على أسواقه وينهبون خيراته ، وهكذا عندما اخطأ العراق في حساباته ودخل الكويت ووقع في الفخ ضربوه من غير رحمة وجيشوا عليه الحلفاء الافرنج والحلفاء الأعراب ومازال محاصرا بقرارات دولية !

وتفتح الطريق أمام إسرائيل لغزو العالم العربي اقتصاديا بعد توقيع اتفاقيات سلام مع دولة ذلك الاقتصاد الذي هو مكمل للاقتصاد الغربي ومتحالف معه .

والا كيف يمكن أن يفسر تأجيل البت في مسألة اللاجئيين الفلسطينيين للمرحلة النهائية دون أن يشير ذلك احد باستثناء بيانات المعارضة الخطابية التي تقتصر لادنى البرامج السياسية كبديل موضوعي لما حصل 1.5!

ويكمل والحديث للباحث أبو ستة : أن تأجيل البت في مسألة اللاجئين وتجنب المسائل الشائكة والمعقدة في المرحلة الراهنة بحكم ان هذه القضية قد تفجر الوضع كله ، ومعناه أيضا أن الصراع بين خيار مدريد المحسوب على «الداخل» ان جاز التعبير وخيار أوسلو المحسوب على «الخارج» كان لابد ان يحسم « بضرية معلم » خيار أوسلو ولو مبدئيا على حساب قضايا جوهرية ومركزية وحساسة مؤجلة يعبر العبث فيها أو التناول عليها نوعاً من المحرمات السياسية في تراثنا الوطني وأدبيات م.ت.ف كقضية اللاجئين ، وقضية القدس ، وقضية المستوطنات، وقضية الحدود، وقضية المعابر وقضية المياه وقضية الاسرى والمعتقلين نماذج العطاء من أبناء شعبنا .

ومنذ ذلك اليوم وساحتنا الفلسطينية على امتداد مواقعها الجغرافية تعيش حالة انقسام مشروعة ما بين مؤيد ومعارض ، ما بين مؤيد يعتقد «وهذا من حقه» ان الاتفاق خطوة صغيرة على الطريق الطويل نحو اقامة الدولة وعاصمتها القدس وأن هذا الاتفاق يعطي الفرصة لالتقاط الأنفاس بعد تضحيات طويلة قدمها شعبنا منذ مطلع هذا القرن وما بين معارض «وهذا أيضا من حقه» بأن ما حصل هو خروج عن المألوف وعن الثوابت الفلسطينية وتفريط بقضايا مقدسة وسلام غير متكافئ يجب اسقاطه قبل استفحال أمره وإخطاره على وحدة الشعب والوطن .

## بذور المبادرة وفكرة عقد مؤتمر اللاجئين

لقد بدأت فكرة عقد مؤتمر عام للاجئين الفلسطينيين فكرة غير واقعية ، فاللاجئون موزعون على خمسة أقاليم جغرافية في الأردن وسوريا ولبنان وفي الضفة الغربية وقطاع غزة وقليل نسبياً في دول عربية وأجنبية ٩ كما أن هؤلاء اللاجئين يخضعون لظروف سياسية وإدارية مختلفة ومتباينة ، وكل إقليم من هذه الأقاليم يفكر نحوهم بطريقة خاصة ويحاول أن يستثمر أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بأسلوب يخدم أغراضه السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة الى ان عملية تمثيل هؤلاء اللاجئين عملية صعبة ومعقدة وبحاجة الى آلية تنظيمية وسياسية عالية الأداء والنفوذ ، وملخص القول إن تمثل اللاجئين في الداخل والخارج في اطار مؤتمر عام يؤدي ويوازي ما يشبه عقد المجلس الوطني الفلسطيني وهذا ما هو متعذر الان بسبب العملية السياسية الجارية وانقسام م.ت.ف وما أدت اليه اتفاقيات أوسلو وما بعدها على الصعيد العملي وعلى واقع الأرض لقد كانت الفكرة الأقرب الى الواقع والتطبيق هي العمل على عقد مؤتمر عام للاجئين الفلسطينيين داخل اقليم الضفة الغربية كبادرة ومحاولة تعميمه أو نقل فكرته الى بقية الاقاليم على اعتبار ان الضفة الغربية تشكل وحدة سياسية وجغرافية على الرغم من محاولات الاسرائيليين تقطيع اوصال هذه الوحدة وتحويل مناطقها الى جزر بشرية معزولة ومحاصرة بالاغلاق تارة وبنقاط التفتيش والمراقبة على محاورها الرئيسية تارة أخرى ، وبالطرق الانتفاضة التي تحاول الوصول الى المستوطنات المتناثرة كشاهد رئيسي ومادي على اكبر عملية استيطان لأبشع احتلال في العالم يدعي ملكيته لأراضي الغير ويقوم بمصادرتها من أصحابها الشرعيين والبناء عليها بطراز المدن الحديثة ذات المعالم المعاصرة والبنية التحتية الكاملة والمرافق والمنشآت الاقتصادية والتعليمية والمالية والصحية والاجتماعية والعسكرية والتي توحى لسكان البلاد الأصليين ولكل زائر وافد ان الاحتلال باق الى الأبد. (٧)

## بداية الفكرة:

لقد بدت فكرة عقد مؤتمر للاجئين الضفة الغربية البالغ عددهم (٥١٧٤١٢) وفق توزيع اللاجئين المسجلين في الانروا في عام ١٩٩٥ فكرة معقولة لمناقشة المخاطر والتحديات التي تجابههم ولها فرص النجاح والتنفيذ على ارض الواقع ولكن من هي الجهة الرسمية التي يمكن ان تتبنى هذا الامر ، خاصة ان اتحاد مراكز الشباب في المخيمات ليس له صفة سياسية وزاد الأمر تعقيدا عندما لم تحاول أو تبادر أية جهة سياسية إلى الدعوة لعقد مثل هذا المؤتمر خاصة أن الخلاف بين هذه الجهات السياسية أكبر بكثير من الإلتقاء حول فكرة كفكرة موضوع اللاجئين ، وهنا كان لابد لنا من أن نتحمل مسؤوليتنا التاريخية والأخلاقية فقرر الاتحاد كخطوة عملية تترجم البيان الصادر في الذكرى السابعة للاستقلال واندحار الجيش الاسرائيلي عن جنين خطوة تخلق لدى قطاع اللاجئين حالة ذهنية ووجدانية ونفسية بضرورة المتابعة ومواصلة اتخاذ القرارات كي تبقى مسألة اللاجئين مسألة حية في الوجدان الوطني الفلسطيني وغير قابلة للتلاشي أو النسيان بفعل التقادم وبفضل الحالة السياسية الراهنة وما أفرزته من دلالات بخصوص مستقبل اللاجئين ولاشك ان هذه المبادرة الجريئة في مثل هذا الجو المفعم بالخلاف السياسي والعقائدي وفي مثل دلالات توجي بمعان كثيرة حول مستقبل غامض للاجئين .

## دلالات ومعاني:

لاشك أن هذه المبادرة تحمل من الاحتمالات المتعددة للنجاح أو الفشل ما يمكن أن يشجع على التردد والحذر قبل اتخاذ القرار ، حيث أن الفشل يعني أننا وصلنا الى الحائط المسدود وبالتالي فلن يكون بوسعنا أن نواصل المشوار حول ما يخص اللاجئين وأوضاعهم وتبني هموم المخيمات ولا ما ينتظرها ، لا على الصعيد الاجتماعي أو النقابي أو موضوع تحسين الخدمات فحسب ولكن على الصعيد السياسي لموضوع قبل موضوع اللاجئين الفلسطينيين المرتبط بحق العودة وقرار ١٩٤ الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية المتعاقبة وله جذور في قرارات الشرعية الفلسطينية في الميثاق والمجلس الوطني وتاريخية نشوء م.ت.ف .



ولقد أثير نقاش طويل حول مكان انعقاد المؤتمر وعلى الرغم من أن هذه المسألة فنية محضة إلا أنها كانت مثار جدل طويل فقد اقترح مخيم اللاجئين في قلنديا ليكون مكانا مناسباً لانعقاد المؤتمر ، على اعتبار موقعه الجغرافي المتوسط، والذي يسهل الوصول اليه من الشمال ومن الجنوب وقد اقترح مخيم شعفاط باعتباره موجود في حدود مدينة القدس ولما يحمل ذلك من دلالات توحى بعدم الفصل من حيث الأهمية السياسية ما بين قضية اللاجئين وقضية القدس وكلاهما قضيتان مؤجلتان للمرحلة النهائية ولقد تم العدول عن هذا الموقع بسبب مسألة تصاريح الدخول الى القدس واحتمال منع عقد المؤتمر فيها .

وجاءت فكرة من أذهان اللاجئين في الشمال بحيث يكون مكان عقد المؤتمر في مخيم الفارعة وبالتحديد في ساحة سجن الفارعة المحرر وعلى الرغم من أن لا المكان يبعد عن منطقة الجنوب فإنه يمكن ان يقلل من فرص النجاح ويحد من عدد الحضور والمشاركين ويخلق ذرائع للتخلف الا ان الاقتراح ووفق عليه بالحذر الشديد والترقب المحسوب ، فالمكان نسبياً بعيد وله دلالات مؤلمة في وجدان شباب المخيمات حيث ظل السجن على امتداد عشر سنوات مخزناً لحكايات وأساطير وقصص كحكايات وقصص واساطير كل مراكز التعذيب ومعسكرات التحقيق .

وعلى الرغم من تلك الحكايات والقصص المؤلمة يظل الجانب الآخر من الصورة صورة الصمود والانتصار على الجلاذ ويظل للفارعة مذاقها الخاص عند الشباب ، شباب المخيمات عندما كان يطلق سراحهم ليلا فيلقون المخيم ينتظرهم بالدفء والمنام والزاد والحنان .

لقد عاش الشباب الفلسطيني في اسطبلات سجن الفارعة أعز الأيام التضالية والوطنية ولهم فيها ذكريات عزيزة على قلوبهم بالرغم من بعض الحكايات المؤلمة .

لقد كانوا يذهبون الى سجن الفارعة السجن في سيارات الجيش مقلوبين على بطونهم مقبدي الأيدي وربما الارجل ومعصوبي العيون ، لا يعرفون ماذا ينتظرهم من تهم وتعذيب ، فهل يتخلون اليوم وبعد أن تحررت أن يذهبوا اليها بمحض إرادتهم وذروة شوقهم مبصري العيون طليقي الأيدي ليناقدشوا قضية من أخطر قضاياهم !!؟



## الرفض الفلسطيني لمشاريع التصفية

لقد جابه اللاجئون في الخمسينات والستينات كافة المشاريع الغربية وخاصة الامريكية واعتبروها مدخلا لتصفية القضية الفلسطينية مما يحرفها عن مسارها ويفرغها من معناها السياسي والحقوقى ومحتواها الوطني ورغم كل المشاريع التي وضعت لانهاء ظاهر المخيمات وخاصة في السبعينات داخل الأرض المحتلة وامتصاص مظاهر الغضب والاحتجاج وكسر شوكة المقاومة الوطنية ورغم الشكل البراق والمظهر المخادع لهذه المشاريع ورغم قساوة الظروف المادية والنفسية التي يعيشها لاجئو المخيمات فقد رفض اللاجئون أية عمليات غير جذرية على أوضاعهم باستثناء بعض التغييرات الخجولة في بنية سكنهم والتي فرضتها عليهم مجموعة متغيرات حياتية وثقافية فرضتها قوانين التطور الموضوعي والتي تأثرت بها المنطقة بشكل عام وعلى الرغم من وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ فلم تتجح السلطات الإسرائيلية في التدخل بها أو العمل على تغيير طوبوغرافيتها باستثناء حالات تغيير حصلت في بعض مخيمات قطاع غزة في مطلع السبعينات عندما كان شارون قائدا للمنطقة الجنوبية متذعرا بالأمن وملاحقة عناصر المقاومة الوطنية ، الا ان الوضع العام للمخيمات بقي كما هو عليه دون تغير جوهري ذي مغزى .

ولقد أولت الحكومة الاسرائيلية مسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين أهمية بالغة وخاصة في قطاع غزة وقد تم ضم بعض المخيمات التي تشرف عليها وكالة الغوث الى بلدية غزة بشكل دائم .

ووفقا لتقارير وكالة الغوث فقد انتقلت ٣٥٨ عائلة والتي يصل تعداد أفرادها الى ٢١٨٣ الى بيوت دائمة وذلك في محاولة الحكم العسكري توطين اللاجئين في القطاع . ان توطين اللاجئين في القطاع أمر على جانب كبير من الأهمية سواء من الناحية السياسية أو لمدى تأثيره المباشر على مستقبل القطاع .

ويعتقد ان هذا الاهتمام مرده الهاجس الأمني لدى العقليّة العسكرية الاسرائيلية وحول الآثار الأمنية المترتبة من جراء واقع المخيمات في القطاع حيث تحولت المخيمات الى بؤر وخلايا للمقاومة كونها مناطق فقر مدقع وسادت بها كثافة سكانية من أعلى معدلات الازدحام في العالم حتى وصل الأمر الى وجود ٧٠٠,٣٠ شخص في الكيلو متر الواحد .

ويقول داني تسوكر في صحيفة معاريف الاسرائيلية انذاك حول هذا الواقع : ان الواقع الموضوعي الذي يسود المخيمات يجعل أسوأ أحياء الفقر الإسرائيلية بمثابة جنة عدن بالنسبة لأكثر المخيمات تطورا ويضيف الكاتب : لقد كانت هذه المخيمات مراكز انطلاق للعمليات المسلحة (والحديث لداني تسوكر) لحرب التحرير الشعبية وبناء على التجربة في أمريكا اللاتينية وفي جنوب شرق آسيا عملت الحكومة الاسرائيلية في العام ١٩٧١ على اسكان اللاجئين خارج اطار المخيمات وتقرر اذاك بناء ١,٥-٢ر٥ مليون متر مربع لاسكان ٣٠,٠٠٠ عائلة من اللاجئين يبلغ عدد أفرادها حوالي ٢٠٠,٠٠٠ نسمة ، وانتقلت منذ بداية تنفيذ هذا المخطط الى المساكن الجديدة حوالي ستة الاف عائلة من مجموع ٢٢,٠٠٠ عائلة تقيم في المخيمات .

## معركة التوطين لم تبدأ بعد ...

إن معركة التوطين الحقيقية لم تبدأ بعد ، لكن الاستعدادات لها جارية ، وكل المعطيات السائدة الان توحي بأن التوطين هو الخيار الأكثر واقعية في ذهن المتفاوضين وان ملامحه بدأت تبرز على أكثر من صعيد ، وحال اليوم ليس كما الأمس ففي الأمس جابه شعبنا التوطين وهو موحد الموقف حول أهدافه وأولوياته وكان يقف وراء م.ت.ف وبرامجها السياسية ومجلسه الوطني والميثاق أما اليوم فإن شعبنا غير موحد وأن اتفاق اوسلو قد أحرز واقعا جديدا . فهناك تراجع واضح في آلية عمل منظمة التحرير وتضاؤل في دورها وتأثيرها وهناك تجميد شبه كلي في دور المجلس الوطني الفلسطيني وذلك ان واحدة من أخطر قضايا الشعب الفلسطيني لم تنجح في عقده ولو لساعة واحدة ، وان اتفاق اوسلو تم دون علمه ودون المصادقة عليه لا في

الأحرف الأولى ولا في القراءة النهائية . ذلك المجلس الوطني الذي يغطي تمثيل كافة لاجئي الشتات ، الذي لا يسمح لهم الاتفاق المساهمة في الانتخابات العامة ولا بتخصيص عدد من المقاعد لهم ولا يقترح أية صيغة أو طريقة للاستماع اليهم ، وهو الاتفاق الذي تجنب أهم قضية من قضاياهم بل على العكس قد يؤدي انتخاب المجلس المقترح الى تراجع دورهم ودور المؤسسات التي ساهم لاجئو الشتات في بنائها وعلى رأسها المجلس الوطني وهناك تهديدات اسرائيلية واضحة على لسان شمعون بيرس بأن الفلسطينيين ملزمون بعد انتخاب المجلس على شطب بعض بنود الميثاق وهناك المجلس المنتخب الذي سيكون له آلية عمل جديدة لاتخاذ القرارات وفق المستجدات السياسية وبما لا يتناقض أصلا مع جوهر الاتفاق وهناك المباحثات المتعددة الأطراف لشؤون اللاجئين الذين غادروا بيوتهم وممتلكاتهم من الضفة والقطاع عام ١٩٦٧ أو ما يعرف «بالنازحين» فالذي يرشح من هذه الاجتماعات ان إسرائيل ترفض اعادتهم الى ممتلكاتهم خشية ان يطالب هؤلاء بإعادة أملاكهم اليهم تلك الأملاك التي احتفظ بها حارس أملاك الغائبين الاسرائيلية والتي ربما يتم تسليمها الى هذه المستوطنة او تلك بصفتها أراضي دولة والخشية أيضا من اغراق المنطقة بألاف النازحين العائدين الى منطقة السلطة الفلسطينية دون ان يكون اقتصاد الفلسطينيين مستعدا وجاهزا لاستقبالهم ، الأمر الذي يشكل أرضية خصبة لأعمال المقاومة الوطنية ضد اسرائيل وترفض اسرائيل عودة أي من هؤلاء النازحين الا ضمن سياسة ومعايير لم تشمل العائلات وذلك ضمن الاستناد الى أساس انساني صرف ، واذ سلمت اسرائيل بمنطق عودة النازحين الذين كانوا أصلا يعيشون في مخيمات الضفة والقطاع وغادروها عند حرب ١٩٦٧ ( وهم أصلا من لاجئي عام ١٩٤٨ ) فسوف تشترط اسرائيل اعادتهم واستيعابهم خارج حدود المخيمات في اطار اعادة تأهيلهم واسكانهم في مشاريع توطين ستقام لهذه الغاية . فإذا كان هذا حال اسرائيل بالنسبة لنازحي ١٩٦٧ فكيف سيكون عليه الحال عند بحث مسألة لاجئي عام ١٩٤٨ على أساس قرار ١٩٤ الذي ينص صراحة على حق العودة وان اسرائيل تدرك تماما أن ميزان القوى الآن يعمل لصالحها بسبب قوتها العسكرية والاقتصادية أولا وبسبب سياسة القطب الدولي الوحيد ثانيا وبسبب حالة التشرذم والتبعية التي تعاني

منها الأنظمة العربية ثالثا وهي تدرك أيضا أن حلا لا يحل مسألة اللاجئين من الأساس هو حل غير قابل للتمدد أو النمو على المدى البعيد ، لكن اسرائيل ستحاول حل مسألة اللاجئين حتى في الاتفاقات الثنائية مع الدول العربية الأردن ، سوريا ، لبنان ومع السلطة الوطنية داخل الضفة والقطاع وسوف تضغط باتجاه استيعاب اللاجئين المقيمين في الدول ومنحهم حق المواطنة الكاملة أو على الأقل باعتبارهم سكاناً دائمين والضغط على دول الخليج لفتح الأبواب أمامهم لأغراض العمل والضغط عليها من اجل إعادة تأهيلهم كما أنها ستضغط باتجاه ابتزاز تصريح أو إعلان فيما يتعلق بمسألة اللاجئين وخاصة حق العودة وإيقاف أعمال الأنروا وتصفية أعمالها في المنطقة وتسليم جميع وظائفها الى الإدارة الفلسطينية .

### **اسرائيل ستطلب المزيد من التنازلات:**

يعتقد الباحث ابو ستة أن اسرائيل سوف تلجأ الى الاكتفاء بحصر السلطة الوطنية في مواقع الانتشار الحالية بمنطقة (أ) وعدم الانتقال الى المنطقة (ب) ما لم يعلن عن اجراء فلسطيني أو بيان نوايا يتعلق بنصوص ثابتة وأساسية في قضية اللاجئين والتي تشكل بعدا نفسيا واختراقا معنوي يمهد لمجموعة من التنازلات المستقبلية التي قد تتطلبها استحقاقات العملية السلمية ذاتها .

وسوف تشكل عملية توقيف المفاوضات أو عدم تمدد الانتشار خارج المدن ورقة ضغط اسرائيلية على الجانب الفلسطيني المفاوض ، إذ أن سعي السلطة الفلسطينية الى الانتقال من مواقع المدن الى الريف سوف يدفع اسرائيل الى المزيد من الابتزاز وسوف يكون حق العودة أحد التحديات الصعبة التي سوف تجابه المفاوض الفلسطيني وسوف يكون الصيد الثمين في كل من المفاوضات الجارية الذي سيحاول المفاوض الاسرائيلي اقتناصه دون رحمة .

ويختتم ابو ستة الى تساؤل .. هل سيدرك اللاجئون الفلسطينيون الورقة الثمينة التي ما زالت في جيوبهم؟ وهل يدركون قيمة الصيد الثمين الذي سيسعى الاسرائيليون الى اقتناصه ؟ .. (٨)

## الموقف التفاوضي الفلسطيني بخصوص قضية اللاجئين

الاستعجال الاسرائيلي لبدء المفاوضات للحل النهائي يأتي لأن موضوع اللاجئين هو موضوع جوهري ومن أبرز موضوعات الحل النهائي وقضية اللاجئين هي قضية الشعب الفلسطيني الذي شرد من أرضه ومن الصعب بالنسبة للبعض ان يتوقع انجازا في المفاوضات القادمة الخاصة باللاجئين.

ان الموقف الرسمي الفلسطيني من قضية اللاجئين هو اقرب ما يكون الى الموقف الوقائي الذي يفتقر الى برنامج عمل وموقف واضحين تجاه مسألة اللاجئين كما ان المفاوضات تجري ضمن ميزان قوى يميل لصالح اسرائيل وان الموقف الفلسطيني لن يكون وحده هو الذي يرسم نتائج هذه المفاوضات : فنتائج هذه المفاوضات ستظل محكومة او مشروطة بموقف الطرف الاخر ، واهم هذه الشروط :

- قضية اللاجئين تتشابك مع قضية حق تقرير المصير وكافة القضايا الجوهرية المتعلقة بالحقوق الوطنية الفلسطينية .

- إن قضية اللاجئين ليست قضية مجردة فالحديث يدور عن وجود بشري ملموس ليس فقط على الأرض الفلسطينية ولكن على امتداد الساحة الإقليمية فنحن نتكلم عن وجود فلسطيني في لبنان وسورية والأردن .

- إن قضية اللاجئين تحظى بدعم كامل من الشعب الفلسطيني وبدعم عربي واسع وبدعم دولي معقول .

- من أهداف فريق عمل اللاجئين في مفاوضات الوضع النهائي :

١ - مناقشة الأوضاع المعيشية للاجئين بما في ذلك الإشراف على عمل ومستقبل وكالة الغوث .

٢- موضوع لم شمل العائلات.

٣- عودة النازحين الى أراضيهم.

## خيارات استراتيجية في المفاوضات بشأن اللاجئين:

من أهم القضايا التي تهيمن على الجدل بشأن مستقبل اللاجئين:-

١- اللاجئين والنازحون: صلات بين القضايا الثنائية والقضايا المتعددة الاطراف

ومن الأسس التي تركز عليها قضية اللاجئين .

- استباق المطالب القائلة ان توطين النازحين في الضفة الغربية وقطاع غزة هو جزء من صفقة نهائية تحول دون مطالبهم الأخرى المتعلقة بالحقوق داخل إسرائيل .

- إن الفلسطينيين سينتفعون كثيرا من مشاركة المجموعات الدولية وخصوصا منظمات الأمم المتحدة

٢- وضع مخيمات اللاجئين: سادت في أوساط الفلسطينيين فكرة مغلوطة مفادها أن من شأن التحسينات في أوضاع اللاجئين أن تضعف في اللاجئين إرادة النضال من أجل حقوقهم التاريخية

وكانت النتيجة العملية هجرة فردية على نطاق واسع الى الغرب (كندا ، الدول الاسكندنافية ، الولايات المتحدة).

- في الأردن حصل اللاجئين على جميع الامتيازات القانونية للمواطنين القاطنين خارج محيط المخيمات .

- في سورية فقد تبنت سورية موقفا وسطا بحيث حصل اللاجئين على حرية كاملة بالعمل والفرص الصحية والتعليمية دون الحقوق السياسية .

- في الضفة الغربية وقطاع غزة أن تفكيك مخيمات اللاجئين أمر خاضع لاتفاق متبادل بشأنها ومقبول لدى اللاجئين ولا يفرض فرضا بشروط إسرائيلية .

٣- الانزوا ومخيمات اللاجئين يجب أن تستمر الانزوا في إدارة المخيمات في الدول العربية المضيفة



وفي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وتتم عملية تصفية عمليات الانروا بالتدرج بعد حل وضع المخيمات الفلسطينية من خلال ممارسة حقوقهم في العودة او التعويض .

### مجموعة عمل اللاجئين:

ركزت مجموعة عمل اللاجئين كليا على مسالة اللاجئين الفلسطينيين وكانت عمليا منبرا اخر للمفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية ولم تعالج هذه المجموعة مشاكل غير اللاجئين في المنطقة ولا المسائل الاوسع الخاصة بنماذج النزوح في الشرق الاوسط وعلى ضوء الطبيعة السياسية لهذا الموضوع فانه يمكن ايجاد حل لمسالة اللاجئين من خلال المفاوضات الثنائية فقط سواء اكان ذلك في مباحثات مباشرة بين الاطراف الاقليمية او من خلال الليات ثلاثية اورباعية تضمنها الاتفاقيات المختلفة . (٩)

وبالفعل نصت المادة الخامسة من اعلان المبادئ صراحة على انه سيتم بحث مسألة اللاجئين في المفاوضات للوضع الدائم بين اسرائيل والفلسطينيين كما دعت المادة ١٢ إلى تشكيل لجنة اسرائيلية فلسطينية اردنية مصرية مشتركة لتقرر فيما يتعلق بأشكال إدخال أشخاص نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ وفي الوقت نفسه فان الكثير من المواضيع المحيطة بهذه المسالة لا يمكن حلها تماما على المستوى الثنائي ورغم أن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين لا يمكن أن يتقرر الا من خلال مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين الا ان نتيجة أية اتفاقيات يتم التوصل اليها ستؤثر على مصالح اطراف اخرى عديدة في المنطقة وبالتالي تستحق الاهتمام بها في اطار مباحثات متعددة الاطراف .

تم اتخاذ قرارات انشاء مجموعة عمل اللاجئين قبل انعقاد الاجتماع التنظيمي في موسكو بوقت قصير وذلك بتوصية من الفلسطينيين الذين راوا في ادخال مجموعة عمل اللاجئين بعدا سياسيا غائبا عن مجموعات العمل الاربعة الاخرى وقد حمل تشكيل مجموعة العمل هذه اشارة مهمة الى اللاجئين الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة بان القيادة الفلسطينية لم تتجاهلهم الى جانب ذلك فقد ادخل

تشكيل المجموعة من منظور فلسطيني عنصرا من عناصر مفاوضات المرحلة النهائية ليضاف الى موضوع النازحين الذي كان من المؤكد ان يستولي على المحادثات حول اللاجئين .

ليس من الغريب على ضوء الحساسية لموضوع اللاجئين والمنطقات واسعة الاختلاف لكل من اسرائيل والفلسطينيين ان يكون اداء لجنة العمل محفوظا بالصعوبات منذ البداية ، فقد رأى الفلسطينيون في المجموعة منبرا لمعالجة الاهتمامات الاساسية والحقوق السياسية للاجئين .

وكان في صلب الموقف الفلسطيني التمسك بقرارات الامم المتحدة حول مسألة اللاجئين وتطبيقها خاصة قرار الامم المتحدة ١٩٤ . الصادر في كانون الاول عام ١٩٤٨ والداعي في جملة ما ورد فيه بالسماح للاجئين بالعودة الى بيوتهم اذا ارادوا ذلك ودفع تعويضات عن الممتلكات المفقودة .

أما إسرائيل من جهتها فقد قاومت بشدة أية محاولات لجعل قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ نقطة تنطلق منها المباحثات ورأت في مجموعة اللاجئين المكان الوحيد لمناقشة الجوانب الانسانية فقط لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وتحسين رفاهيتهم وظروف معيشتهم .

وقد أصبح هذا الموقف اشد صلابة بعد توقيع اتفاقيات اوسلو اذ تصر اسرائيل على انه ينبغي استثناء المواضيع السياسية من جدول اعمال مجموعة اللاجئين حيث انها ستعالج في اللجنة الرباعية الاسرائيلية الاردنية الفلسطينية المصرية وفي المحادثات الثنائية المقترحة .

وقد صمم الجانب الفلسطيني الذي لم يعارض المبادرات الاجتماعية - الاقتصادية على عدم الغاء المكون السياسي من الجانب الانساني للمواضيع قيد البحث .

لقد رأى الفلسطينيون في مجموعة عمل اللاجئين منبرا للتعامل مع مواضيع محددة ورغم ان هذه المواضيع هي انسانية في جوهرها الا ان لها بعدا سياسيا

مثل موضوع لم شمل العائلات وعلى القدر نفسه من الاهمية لم يكن الفلسطينيون راغبين في استبعاد ادخال تحسينات على ظروف المعيشة مثل بناء بيوت جديدة للاجئين من مضامينهم السياسية. (١٠)

## تحديد مجال مشكلة اللاجئين:

لابد ان يتوفر فهم مشترك لمجال مشكلة اللاجئين وطبيعتها ، اذا ما أريد معالجتها بشكل فعال .ففي ضيافة النرويج بصفتها راعية لموضوع قاعدة المعلومات، تبنت مجموعة عمل اللاجئين القيام بتوسيع وتجديد قواعد المعلومات الموجودة الخاصة باللاجئين .حيث ان توفير معلومات موثوقة عن الشعب الفلسطيني هو امر جوهري من اجل التخطيط الفعال ،وتتسيق الدراسات المتعلقة بالسياسات لتحديد اولويات النشاطات المستقبلية وتقدير تأثير الخيارات السياسية البديلة .

وقد لعب معهد علم الاجتماع (فافو) في أوصلو دورا رائدا في هذا المجال . فقد تلقت مجموعة العمل في الجولة الثالثة من المحادثات تقريرا حول ما توصل إليه المسح الذي أجرته في تموز عام ١٩٩٢، عن ظروف المعيشة في المناطق المحتلة . وقد تبعت ذلك في النهاية من ايلول عام ١٩٩٢ ، حلقة دراسية في أوصلو لتحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، وتقديم سلسلة من التوصيات وحيث ان الظروف كانت تتغير بسرعة في المناطق المحتلة ، فقد أجرت فافو مسحا ثانيا في تشرين الثاني عام ١٩٩٢ ،وقدمت نتائج ما توصلت إليه الجلسة المكتملة في القاهرة .كما أكدت مجموعة عمل اللاجئين أيضا الحاجة الى معلومات حول ظروف معيشة اللاجئين الفلسطينيين في أماكن أخرى من المنطقة وخاصة في الأردن وسوريا ولبنان وتقوم فافو حاليا بإجراء مسح عن ظروف المعيشة في الأردن يشمل جزءا محددا من اللاجئين كما تقوم بإعداد كشف بالأبحاث الأخيرة الصادرة حول اللاجئين الفلسطينيين وتنفيذ برنامج حول ظروف المعيشة في المخيمات. (١١)

قدمت مجموعة العمل الدعم اللوجستي لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ولعملها بالتعاون مع فافو في إجراء مسح سكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة كما

حثت مجموعة العمل الدول على تقديم دعم مالي لاقتراحين بلورتهما وكالة غوث اللاجئين ثم قدما الى اجتماع انطاليا لتنفيذ خطة تسجيل موحدة للاجئين الفلسطينيين ولمشروع يهدف الى إعادة تنظيم أرشيف الانروا والاحتفاظ به بطريقة آمنة وسليمة .

لم تقتصر جهود مجموعة عمل اللاجئين في تحديد مجال مشكلة اللاجئين على موضوع قاعدة المعلومات وحسب فقد أرسلت كل من إيطاليا باعتبارها راعية للصحة العامة والسويد باعتبارها راعية الأطفال بعثات الى المنطقة لتقييم الحاجات والمشاريع الممكنة في هذه المجالات كما انتهى الاتحاد الأوروبي أيضا من وضع كشف بالجهود المستمرة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين وقدم تقريرا بما توصل إليه الى اجتماع انطاليا.

### تشجيع الحوار:

مجال العمل الأبرز الثاني للمجموعة تركز على تشجيع الحوار حول المواضيع المطروحة. فقد كان أحد العناصر الجوهرية التي عززت هذا الحوار ما قامت به فرنسا فيما يتعلق بمسألة لم شمل العائلات وباستثناء المسألة الرئيسية الخاصة بالتمثيل على طاولة المفاوضات فقد ثبت ان معالجة هذا الموضوع هي أكثر صعوبة وانه النقطة الرئيسية في النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين ولجسر الهوة ما بين الجانبين قام الدبلوماسي الفرنسي بيرنارد باجولية بزيارة الشرق الأوسط في نهاية نيسان عام ١٩٩٣ لاستيضاح وجهات النظر لكل من مصر والأردن وإسرائيل والفلسطينيين حول هذا الموضوع .

وفي أعقاب تقديم تقريره الأولي للجولة الثالثة من المحادثات في أوصلو فوضت مجموعة عمل اللاجئين باجولية بالقيام بزيارة ثانية الى المنطقة وتقديم مجموعة من الاقتراحات الى الجلسة المكتملة في تونس وبعد هذه الزيارة الثانية قدم باجولية عدد من التوصيات كان من بينها مايلي :

- زيادة في عدد المستفيدين من لم الشمل للعائلات .

- تحسين الإجراءات الإسرائيلية وزيادة شفافيتها .

- إجراءات لتسهيل لم الشمل .

- إجراءات لتوسيع مجال الطلبات الخاصة بلم شمل العائلات .

- إجراءات لمنع ظهور حالات جديدة من الانفصال في العائلات .

قبلت إسرائيل العديد من الاقتراحات وفي مؤتمر صحفي عقد بعد اجتماع تونس أعلن بيلين الذي كان نائباً لوزير الخارجية الإسرائيلية آنذاك بان إسرائيل وافقت على معالجة ألفي حالة سنوية وهو رقم يشكل زيادة بمقدار أربعة أضعاف العدد السنوي المحدد سابقاً في تحرك يهدف استفادة خمسة آلاف فلسطيني في هذا المجال .

وأشارت إسرائيل الى أنها ستكون على استعداد لتوفير النصوص التي تحكم إجراءاتها ومعاييرها الخاصة بلم شمل العائلات وقالت أن لم شمل العائلات سيطبق في المستقبل بشكل منتظم وعلى الأطفال تحت سن ستة عشر عاماً وعلى الحالات الإنسانية الخطيرة كما أبلغت إسرائيل باجوليه أيضاً بأنها ستقلص الى حد كبير الوقت المطلوب لمعالجة الطلبات من معدل عام واحد حالياً الى ثلاثة اشهر في أقصى حد .

وقبلت مجموعة العمل توصية باجوليه بإنشاء مجموعة عمل فردية مكونة من قانونيين وخبراء مناسبين وذلك لتعريف مفهوم العائلة في الشرق الأوسط وبالتالي المساعدة في تحديد المعايير الخاصة بلم شمل العائلات . وقد اجتمعت هذه المجموعة في تونس في شباط عام ١٩٩٤ وقد قدمت تقريراً بما توصلت إليه الجلسة المنعقدة في انطاليا في نهاية العام لمراجعة الوضع الخاص بلم شمل العائلات ولتقدير التغييرات التي أدخلت على الإجراءات والممارسات التي أحدثتها تنفيذ اتفاقية غزة - أريحا الموقعة في ٤ أيار عام ١٩٩٥ واتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية .

ينبغي عدم المبالغة في ما تم احرازه في مسألة لم شمل العائلات فهو بعيد عن توقعات وطموحات الفلسطينيين ورغم احراز بعض التقدم في عدد من المجالات بما في ذلك وضع مبادئ ومعايير معينة للم شمل العائلات وزيادة الاعداد المقررة الا انه منذ الاجتماع الذي انعقد في تونس لم يتم تبني اجراءات جديدة على قدر من الاهمية . ومع ذلك ينبغي الا يتم انكار الانجازات المتواضعة بشكل متسرع فتجاح الجهود المواظبة التي بذلها الفرنسيون في هذا المجال انما تعكس فوائد التجزئة كما تعكس اهمية قيام طرف ثالث بالوساطة . فالتوجه التدريجي لا يقدم للاطراف فرصة اكبر للتعرف على موضوع البحث وحسب بل يزودها ايضا بكفاءة وثقة تتناميان تدريجيا في عملية التفاوض الا ان أي تقدم في هذا الموضوع قد توقف عمليا بشكل تام الى درجة ان فرنسا باعتبارها راعية هذا الموضوع اختارت الا تحضر جلسة استشارية غير رسمية لمجموعة عمل اللاجئين عقدت في الاردن في تشرين الثاني عام ١٩٩٦ احتجاجا على عدم حدوث تقدم .

### **المفاوضات على الطريقة الاسرائيلية:**

ان قضية الصراع العربي الاسرائيلي تشكل من مشكلتين متلازمتين:

١- استعادة حقوق عرب فلسطين في العودة والأرض .

٢- مواجهة التوسع الإسرائيلي .

أدركت إسرائيل بان هزيمة الفلسطينيين عسكريا ليست ممكنة فغيرت استراتيجيتها من المواجهة العسكرية الى استراتيجية استيعاب الحركة السياسية للشعب الفلسطيني عبر مرحلة التفاوض وعبر تفكيك القضية الفلسطينية الى قضايا القدس والمستوطنات والمياه والحدود واللاجئين لتتمكن من استيعابها قضية آملة أن تفرض الحل الإسرائيلي في كل قضية على حدة وقد جرى حتى الآن إيجاد أرضية احتواء موضوع اللاجئين عبر الإجراءات التالية:

**أولا:** وثيقة ستانفورد وهي وثيقة وقع عليها جميع الذين بدأوا المفاوضات وفي هذه الوثيقة عنوانان:

العنوان الأول: سمي حق العودة لكنه لم يحدد حق العودة لمن إذ أن الاستيعاب السياسي الإسرائيلي ظهر من البنود المذكورة تحت هذا العنوان فجرى النص على حقوق اليهود الذين غادروا البلاد العربية والتعويض عليهم كما لم يجر أي ذكر للقرار ١٩٤ واعتبرت الدولة الفلسطينية ارض كل الفلسطينيين حيثما وجدوا لكن بالرغم من صدق تلك المقولة الا أن ذلك يجب الا يكون بديلا عن حق اللاجئين المقيم بالعودة الى قريته أو مدينته . هكذا بدا التمهيد للاستيعاب عبر استخدام لغة الغمغمة ليجري عبر ذلك شطب الأساس القانوني والشرعية الدولية لتلك القضية الأساسية .

**ثانيا:** اتفاقية أوسلو والمفاوضات المتعددة الأطراف: رفض الإسرائيليون في أول جلسة التفاوض مع وفد يرأسه الياس صنبر وهو لاجئ فلسطيني من عرب ٤٨٠ فتم استبداله ب محمد الحلاج الذي وقف يقول انه ليس قائدا في منظمة التحرير الفلسطينية وليس عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني وفوجئ الحلاج عندما دخل الاجتماع ان الأمور لا تسير كما كان متوقعا .إسرائيل ترفض التفاوض الامع من تشاء من اجل احتواء المفاوضات السياسي الفلسطيني وفي اتفاق أوسلو تم تأجيل قضية اللاجئين الفلسطينيين دون تحديد هوية المؤجل الشي الذي يعني ان الهوية مختلف عليها . لقد تم في اتفاق أوسلو تأجيل القضايا الصعبة مثل القدس والمستوطنات .

إن اعتبار قضية اللاجئين قضية جماعية على هذا النحو يبعدها عن المسار للحل الطبيعي والشرعي لها المستند الى القرار ١٩٤ وهذا ما تفاجا به المفاوضات الفلسطينيون في المفاوضات المتعددة في تونس بعد انعقاد اجتماع أوسلو فعندما حاولوا أن يكرسوا القرار وقرارات الشرعية الدولية كمرجعية للمفاوضات على الرغم من أن القرار ١٩٤ له ثلاث شرعيات ملموسة :

١- وافقت وصادقت عليه جميع دول العالم بما فيها إسرائيل لأنها قبلت في الأمم المتحدة بشروط قبولها للقرار ١٩٤ .

- القرار ٢٣٧ الذي قال بأن إسرائيل قبلت محادثات رودوس وأنها قبلت إعادة اللاجئين

٣- أعلنت أمريكا بأن إسرائيل وافقت على إعادة ٢٠٠٠٠٠٠ لاجئ بينما قالت إسرائيل أنها توافق على إعادة ١٠٠٠٠٠٠ لاجئ وبالتالي القرار ١٩٤ مقرر من أمريكا وإسرائيل .

**ثالثا:** العمل على إزالة قضية اللاجئين من جدول أعمال الأمم المتحدة وإنهاء الانزوا تحت أي ذريعة وأدراجها ضمن صلاحيات مفوضية اللاجئين التي تتعامل إنسانيا مع كل لاجئ العالم .

**رابعا:** التبادلية التي طرحها نتياهو بان الضفة الغربية ارض متنازع عليها وله حق فيها ولا يريد تبادل الأرض مقابل السلام بل يريد أن يعيد لنا أرضنا على مراحل مقابل أن نتنازل عن أحواض المياه.

### **أوراق قوة بيد المفاوض الفلسطيني:**

إن المفاوضات تجري في ظل ميزان قوى يميل لصالح إسرائيل ونحن نمضي نحو هذه المفاوضات والمفاوضات آتية وأن المنهج التفاوضي حول هذه القضية له مدلولاته وتأثيراته .

بمعنى أن الموقف الفلسطيني لن يكون وحده هو الذي يرسم نتائج هذه المفاوضات فنتائج هذه المفاوضات ستظل محكومة أو مشروطة بموقف الطرف الآخر . وهنا تكمن أهمية نهج وطريقة أداء المفاوض الفلسطيني فيما يتعلق بالأوراق أو نقاط القوة والضعف التي ستبدأ المفاوضات على أساسها وأعتقد أن لدينا أوراق قوة وهي حاسمة إذا ما طورنا الأداء وإذا ما أحسننا استعمالها :



**أولاً:** قضية اللاجئين تتشابك مع قضية حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومع كافة القضايا الجوهرية المتعلقة بالحقوق الوطنية الفلسطينية والاسرائيليون يدركون ان أي حل للقضية الفلسطينية لا يتضمن أي حل لمشكلة اللاجئين هو حل ايل للهبوط. وهم طبعاً تواقون لإيجاد حل نهائي يغلّق ملف الموضوع الفلسطيني لكن على قاعدة إلغاء حق العودة من الوجود .

فمسألة تشابك قضية اللاجئين مع باقي قضايا الحقوق الوطنية الفلسطينية يشكل عامل قوة بأيدينا وسلاحاً مهماً وجوهرياً في كل العملية السلمية التفاوضية الجارية حيث لا سلام ولا استقرار ولا اغلاق للملف الفلسطيني قبل حل قضية اللاجئين .

**ثانياً:** ان قضية اللاجئين ليست قضية مجردة فنحن نتكلم عن وجود بشري ملموس موجود ليس على الأرض الفلسطينية ولكن على امتداد الساحة الاقليمية نحن نتكلم عن وجود فلسطيني في لبنان وسوريا والأردن .

فقضية اللاجئين أيضاً تتشابك بشكل موضوعي وقوي مع القضايا العربية ولذلك لايمكن ان يحدث سلاماً بدون حل لقضية اللاجئين .

**ثالثاً:** ان قضية اللاجئين تحظى بدعم من الشرعية الدولية وهي مسنودة بالقرار ١٩٤ الذي يعكس تأييد المجتمع الدولي لحل قضية اللاجئين على اسس واضحة تماماً هي عودة هؤلاء اللاجئين وتعويض من لا يرغب بالعودة .

**رابعاً:** والأهم من ذلك كله ان قضية اللاجئين تحظى كذلك بدعم كامل من الشعب الفلسطيني وبدعم عربي واسع وبدعم دولي معقول . كل هذه الأوراق يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بحيث لا نتعامل مع قضية اللاجئين باعتبارها قضية خاسرة .

## مواطن الضعف في الموقف الفلسطيني:

لكن هناك أيضا مواطن ضعف في الموقف الفلسطيني فالمفاوضات الخاصة باللاجئين تجري على قاعدة سياسية وقانونية مبهما وليس على أساس القرار ١٩٤ من جانبنا كطرف فلسطيني نعتبر أن هذا القرار هو الأساس ولكن الطرف الإسرائيلي لم يوافق معنا على أن يكون هذا القرار قاعدة المفاوضات وحتى القرار ٢٤٢ الذي يتحدث عن حل عادل لمشكلة اللاجئين يترك القضية وأسس حلها بدون تحديدات أو منطقات واضحة .

وهكذا فان المفاوضات الخاصة باللاجئين سوف تجري في الحقيقة في ظل وضع قانوني وسياسي غير موات .

ثم بالاضافة الى ذلك فانتنا نقبل أساسا بمنهج للتفاوض بدون اسس واضحة وهذا يعني اننا نقبل بتسوية لا تقوم بالضرورة على الاقرار المسبق بالحق بالعودة ولكنها تضعنا في مسارات قد لا نتحكم نهائيا بنتائجها .

كما أن اختلال القوى المحلية والعربية والدولية لغير صالحنا يغذي ميل في المجتمع الدولي لا يناصر عودة جميع اللاجئين الى داخل اسرائيل .

## المفاوضات الفلسطينية محكومة بمبدئين:

### قانوني استراتيجي وعملي برجماتي...

يرى الاسرائيليون ان ارض اسرائيل تبدا من عند النهر وهم لن يسمحوا حسب رايهم لاي لاجئ الدخول الى هذه الأرض وقد اتفق العمل والليكوود على عدم عودة اللاجئين على أراضي عام ٤٨ باستثناء الإشارة الى عودة رمزية تحت شعار لم شمل العائلات ، ولم شمل العائلات هو السقف الذي حدد اطارا لتعامل الجانب الفلسطيني في المفاوضات مع الاسرائيليين ضمن اللجنة الرباعية والمتعددة .

لقد أدى ذلك بالجانب الفلسطيني الى اتخاذ مبدأ تعامل في المرحلة الانتقالية مع إسرائيل يقوم على الاستفادة بقدر الامكان من حدود التحرك في استيعاب العدد الاكبر من القادمين العائدين الى مناطق الحكم الذاتي .

هذان المبدأن حكما طريقة عمل المفاوضات الفلسطينية وعلى هذا الاساس تم الاستفادة من ادخال كوادر منظمة التحرير حوالي ٨٠٠٠٠ كادر ضمن اتفاقية أوسلو الاولى والثانية ورفع سقف لم شمل العائلات الى ٦٠٠٠ شخص سنويا والاصرار على أن تقوم اللجنة الثنائية المؤلفة عن قانون الاحوال المدنية بادخال أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين تحت اطار التجنس والسماح للسلطة الفلسطينية باعطاء حق الجنسية . وكانت من ضمن مداورات المجموعة المتعددة معالجة الوضع القانوني للفلسطينيين في سوريا ولبنان والأردن .

وكانت هذه العملية ذات حدين الأول أن الإصرار على الوضع القانوني للاجئين قد يفسر على انه محاولة تثبيت توطينهم في العالم العربي وبالتالي افقدهم حقوقهم التاريخية في فلسطين .

الثاني الاصطدام مع بعض الدول العربية التي ترفض التعامل مع النازحين واللاجئين الفلسطينيين بطريقة انسانية .

## **الرؤية الفلسطينية بالنسبة للاجئ الفلسطيني:**

١- يؤمن الفلسطينيون مثل العرب أن وعد بلفور وقرار التقسيم كانا غير عادلين حيث تم اعطاء وعد من قبل بريطانيا بأرض لا تملكها وهذا ليس من حقها قانونيا ولا خلقيا وان قرار التقسيم لا يستند إلى أي أساس قانوني أو خلقي. (١٢)

٢- كان نتيجة لتصريح بلفور وقرار التقسيم خروج حوالي ٧٥٠ الف فلسطيني من بلادهم ليصبحوا لاجئين وكان خروجهم ليس بإرادتهم ولكن نتيجة لأفعال و ايدلوجية صهيونية اضطرتهم للخروج .

٣ - يرى الفلسطينيون ان اسرائيل قد استولت على ٤٠٪ من الارض حسب قرار التقسيم كما استولت على القدس وقد ادانت هيئة الأم المتحدة اسرائيل لخرقها المتكرر لحقوق الانسان .

٤ - إن الايدولوجية الصهيونية كما يقول رولي تعتبر أن اليهودية جوهرها الشعب اليهودي وليس الديانة اليهودية .

٥ - شعور اليهود بالفوقية وهذا ما عبر عنه فاين ديفيد رئيس الكنيسة الاسرائيلي في البرلمان الانجليزي عندما تطرق الى موضوع اللاجئين الفلسطينيين حيث قال «أنهم ليسوا كائنات انسانية وليسوا بشر... انهم عرب».

### الرؤية الاسرائيلية:

١ - يدعي الاسرائيليون ان تاسيس اسرائيل جاء بعد الفي عام من خروج الشعب اليهودي وان فلسطين لم يسبق ان حكمها الفلسطينيون العرب .

٢ - ان مشاعر بعض الاسرائيلين نحو اللاجئين الفلسطينيين تدور حول القاء المسؤولية على الدول العربية والفلسطينيين انفسهم .

٣ - يرى الاسرائيليون ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كمشكلة ١٥ مليون لاجئ في العالم يتم حلها من خلال تاهيل واقامة المشاريع الاقتصادية التي توفر لهم فرص عمل .

٤ - ترفض اسرائيل فكرة اعادة اللاجئين الى بلادهم لأن بيوتهم وقراهم أصبحت مأهولة بالاسرائيلين ولأن العرب ما زالوا مستعدين للحرب وأن وجود اقلية عربية داخل إسرائيل يهدد أمنها .

٥ - كما يقول الاسرائيليون ان قرارات هيئة الامم المتحدة القائلة باعادة اللاجئين لم تكن بالواقع تهدف الى عودتهم حيث تنص على من يرغب من اللاجئين بالعيش بسلام مع جيرانهم .

٦ - يطالب الاسرائيليون لكي يساهموا في ايجاد حل لمشكلة اللاجئين بان يحل السلام بالمنطقة كما ان اسرائيل بحاجة لمساحة لكي تستطيع استيعاب اللاجئين وامكانيات مادية لتطوير قدراتها الطبيعية .

## مستقبل اللاجئين الفلسطينيين:

إن مشكلة اللاجئين تنتهي عندما يجد مجتمعا يقبله كعضو فيه وعملا يعاش منه بناء على ذلك سيتم بحث موضوع مستقبل اللاجئين الفلسطينيين من خلال:

١ - معطيات الواقع وما تفرضه من خطوات للسلام

تعمل اسرائيل على الحد من نفوذ السلطة الوطنية سواء بتقييد حركة مداخل الضفة الغربية والقطاع او باستمرار بقاء المستوطنات التي تقع على مناطق استراتيجية .

استمرارية النضال الذي تفرضه الظروف من اجل تلبية الحاجات الوطنية الاساسية وتقديم التضحيات .

## حجم اللاجئين بالنسبة لسكان الدول التي استضافتهم: (١٣)

من الطرق لاجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين :

١ - في لبنان لا بد من اعادة توطينهم والمكان الامثل لهم هو عودتهم لفلسطين في الجليل .

وفي الأردن تشير المعطيات أن هناك نصف مليون فلسطينياً في وضع سياسي قلق منهم حوالي ٢٥٠ الف لاجئ راودهم الخيال إما البقاء في الأردن أو العودة الى الضفة الغربية وقطاع غزة . كما ظهر ان هناك نصف مليون فلسطيني في الدول العربية يبحث عن هوية ومكان ليكون موطناً دائماً له .

٢ - لا بد من مضاعفة مساحة قطاع غزة حتى يستطيع استيعاب الزيادة المنتظمة الطبيعية والزيادة المتوقعة من العائدين .

٣ - العمل على انسحاب جميع المستوطنين من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة البالغ عددهم حوالي ٢٤٥ الف .

٤ - تعويضات اللاجئين الفلسطينيين من الاسرائيليين تقدر بـ ٢٥ بليون دولار لتطوير المناطق واستيعاب العائدين من اللاجئين

٢ - مستقبل اللاجئ الفلسطيني

من التقرير الذي عرضه ممثل مركز دراسات اللاجئين في جامعة اكسفورد في اجتماع لجنة اللاجئين الاخيرة في تونس يعبر عن واقع تلك اللجان واهتمامها بالنواحي المادية لجزء من اللاجئين ويمكن تلخيص التقرير بما يلي:

١ - لقد تم فعلا الاهتمام بالتطوير بدلا من تقديم المساعدات وذلك نتيجة لاتفاق المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي .

٢ - كثرة المؤسسات الاجنبية الحكومية وغير الحكومية التي ترغب بالعمل ومساعدة اللاجئين ضمن عملية السلام .

٣ - على هذه اللجان ان لا تهمل بقية اللاجئين في الدول المجاورة مثل الاردن ولبنان وسورية لان ذلك سيؤدي الى مأساة انسانية وان المشاريع التي ستعدها هذه اللجان المختلفة يجب ان يستفيد منها جميع اللاجئين .

## وكالة الغوث واللاجئين

لا يمكن الحديث عن اللاجئين دون التطرق الى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين المعروفة اختصارا (الأنروا) والتي انشئت بموجب قرار الجمعية العام ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ في ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩ فيما بدأت أعمالها في ١ أيار / مايو ١٩٥٠ .

وتعد الوكالة اكبر برامج الأمم المتحدة في الشرق الأوسط لا سيما بعد مرور اكثر من خمسين عاما على بدء عملياتها حيث تستخدم حوالي ٢١٠٠٠ شخص وتتولى تشغيل أو دعم حوالي ٩٠٠ مرفق وتقدم الوكالة من خلال برامجها العادية خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الغوثية والاجتماعية الى ٣,٧ مليون من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة .

وتتضمن خدمات الوكالة : التعليم الابتدائي والإعدادي ، التدريب المهني والتقني، الرعاية الصحية الأولية الشاملة بما في ذلك صحة الأسرة والإسهام في نفقات العلاج في المستشفيات وخدمات الصحة البيئية في مخيمات اللاجئين وتقديم المساعدة الغوثية المعيشية الى الأسر الشديدة العوز والخدمات الاجتماعية الإنمائية للنساء والشباب والمعوقين .

وتقدم الأنروا معظم هذه الخدمات مباشرة للمستفيدين بموازاة الخدمات التي يقدمها القطاع العام ، وتمول خدمات الوكالة بصفة رئيسية من تبرعات المانحين ويسهم اللاجئون ، حيثما يكون ذلك مناسبا وممكنا في تكاليف خدمات الوكالة عن طريق التبرعات والمشاركة في دفع النفقات ومشاريع العون الذاتي والجهود التطوعية ورسوم المشاركة .

وبالإضافة الى برامجها الرئيسية تنفذ الوكالة مجموعة متنوعة من مشاريع الهياكل الأساسية ، كما تدير برنامجا ناجحا جدا لتوليد الدخل يعني بمنح القروض للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا .

ويعتبر بقاء الوكالة طيلة هذه الفترة مع استمرار الحاجة الى خدماتها حتى بعد مضي اكثر من ٧ أعوام على إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية دليل على ان مشكلة اللاجئين لا تزال بدون حل لا سيما بعد اندلاع انتفاضة الأقصى ، الأمر الذي خلق صعوبات سياسية حالت دون استمرار العملية السلمية التي يعول عليها حل مشكلة اللاجئين التي تعاني على الصعيد الميداني أيضا .

فقد طفت الصعوبات المالية والتشغيلية المستمرة على الإنجازات التاريخية للوكالة وعلى الرغم من أن أغلبية تدابير التقشف وخفض التكاليف التي فرضت في عام ١٩٩٧ قد رفعت ، تظل حالة العجز في الميزانية والتدفقات النقدية لدى الوكالة حرجة ففي نهاية عام ١٩٩٩ كانت الوكالة تعاني من عجز قدره ٤ , ٦١ مليون دولار في الميزانية النقدية العادية البالغة ١ , ٣٢٢ مليون دولار التي اعتمدها الجمعية العامة مع استنفاد احتياطات النقد ورأس المال المتداول ، ولم يتسن دفع مرتبات موظفي الوكالة في شهر كانون الأول /ديسمبر ١٩٩١ الا بعد توجيه نداء الى المتبرعين يدعوهم الى توفير تمويل اضافي والسداد المقدم لجزء من الاشتراكات المقررة لعام ٢٠٠٠ . وفي منتصف عام ٢٠٠٠ كان المنظور المالي للعام مظلما بنفس القدر لأن الوكالة واجهت للمرة الثانية احتمال حدوث نقص كبير في تمويل الميزانية العادية بنهاية العام وأزمة سيولة خطيرة اعتبارا من تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠ ، واستباقا للأزمة وجهت الوكالة الى مانحيها الرئيسيين نداء في ربيع عام ٢٠٠٠ دعتهم فيه الى توفير مبالغ اضافية ودفع التبرعات المعلنة على وجه السرعة وقام المفوض العام بسلسلة من الزيارات الى عواصم البلدان المانحة في أوروبا والى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة والى منطقة الخليج وذلك بغرض تبيان خطورة حالة الوكالة والتماس تبرعات اضافية .

وقد عجزت الوكالة عن تنفيذ زيادة عامة في مرتبات موظفيها كانت مدرجة في ميزانيتها ولكنها لم تجد تمويلا . وواصلت إدارة الوكالة حوارها مع ممثلي الموظفين بغية التماس سبل لتحسين ظروف خدمتهم في حدود الموارد المتاحة. (١٤)



وقد أدى اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ ايلول ٢٠٠٠م ثم انتخاب حكومة إسرائيلية جديدة برئاسة المجرم شارون وما تبع ذلك من فشل لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وعدم توقع حدوث تقدم نحو تحقيق تسوية شاملة للنزاع السائد في المنطقة منذ فترة طويلة حيث عم اللاجئيين الفلسطينيين شعور بالقلق إزاء وضعهم في المستقبل وقد وجهت وكالة الغوث ثلاثة نداءات استغاثة خلال انتفاضة الأقصى بسبب الحصار الاقتصادي المشدد على الاراضي الفلسطينية وارتفاع نسبة البطالة وتوقف عجلة التنمية الفلسطينية.

وفسر البعض الصعوبات المالية المستمرة التي تواجهها الوكالة بأنها ناتجة عن دوافع سياسية تتم عن حدوث وهن في التزام المجتمع الدولي بقضية اللاجئيين ، حيث تواصل الوكالة على الصعيد الداخلي دراسة التأثير المحتمل لتطورات عملية السلام على العمليات التي تضطلع بها .

وقد وجد انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٠ ترحيبا على الصعيد الإقليمي ولدى المجتمع الدولي ، وأدى الى فترة من الهدوء النسبي بعد عام من القتال المتقطع في المنطقة الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب . واستؤنفت مفاوضات السلام بين اسرائيل والجمهورية العربية السورية في أواخر عام ١٩٩٩ ولكنها انقطعت في نيسان / أبريل ٢٠٠٠ .

واستمرت الانزوا في التعاون مع حكومات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والسلطة الفلسطينية في تقديم الخدمات الى اللاجئيين الفلسطينيين ، وتعاونت الوكالة مع حكومة إسرائيل بشأن عدد من المسائل المتعلقة بعمليات الانزوا في الضفة الغربية وقطاع غزة . وظلت الوكالة تثير مع السلطات الإسرائيلية مسألة ما تخضع له عملياتها من ضغوط ناشئة عن عدة أمور منها القيود المفروضة على تنقل الموظفين والسلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين إسرائيل .

وقدمت الدول المضيفة (الأردن وسوريا ولبنان) الى اللاجئيين مساعدة مباشرة بموازاة خدمات الأنزوا مما ساعد الوكالة التي امتنت لما تقدمه السلطات المضيفة

من دعم قوي لها وبخاصة لما تبذله تلك السلطات من جهود في سبيل التوعية بما تعانيه الوكالة من مصاعب مالية مستمرة والمساعدة على حل تلك المصاعب كذلك تأكيد جامعة الدول العربية دعمها لعمل الوكالة ، في الوقت الذي حثت فيه الدول الأعضاء فيها وغيرها من الدول على زيادة تبرعاتها للوكالة .

وقد واصلت السلطة الفلسطينية دعم عمل الانروا في الأراضي المحتلة ، وذلك عبر التعاون الملموس في التخطيط ورسم السياسات وتوفير الخدمات في برامج كل من الأنروا والسلطة الفلسطينية .

وكان لمتابعة تطوير مؤسسات السلطة الفلسطينية خلال الفترة الماضية أثر فعال في توسيع نطاق هذا التعاون ومداه ، ومن أمثلة ذلك مستشفى غزة الاوروبي الذي تم تشييده تحت اشراف الوكالة وتمويل من المجموعة الأوروبية.

وحالت المشاكل المالية التي تعانيها الوكالة دون إحراز مزيد من التقدم في تنسيق بعض الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة وبخاصة في قضية التعليم ، وقد جرى عدد من المباحثات الرفيعة المستوى بين الانروا والسلطة الفلسطينية التي أدت الى إحراز بعض التقدم في حل مسائل عالقة بين الطرفين خاصة بما يخص استرداد اموال قيمة الضريبة المضافة التي بحوزة السلطة. (١٥)

## الضفة الغربية وقطاع غزة:

وفي ظل الوضع الاقتصادي السيء ، فإن مخيمات اللاجئين ظلت تعد من بين أفقر الفئات في المجتمع الفلسطيني ، ولا سيما في قطاع غزة ، حيث يعيش ما يقدر بـ ٤٠٪ من السكان في حالة فقر .

وبما أن اللاجئين المسجلين يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع السكان في قطاع غزة ، وهي نسبة تفوق نسبتهم في أي من ميادين عمليات الوكالة ، فإن الانروا قامت بدور رئيسي في توفير الخدمات في ذلك القطاع وقد سعت الانروا الى تخفيف المشقة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون عن طريق طائفة من الخدمات الاجتماعية ومن خلال

برنامجها لتوليد الدخل الموجّه لخدمة أفقر فئات المجتمع وأكثرها حرمانا .

## الأردن:

وتعتبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ثاني اكبر ميادين العمليات لوكالة الفوٹ و يتمتع اللاجئون الفلسطينيون بالمواطنة الكاملة في الأردن ، الأمر الذي يتيح لهم الاستفادة من الخدمات الحكومية والمساعدات الإنمائية وظلت العلاقات بين الانروا وحكومة الأردن ممتازة وكذلك التعاون بينهما .

وتخصص الحكومة الاردنية جزء من ميزانيتها لصالح اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين ينفق أغلبها على التعليم ، والإيجارات والمرافق العامة ، والاعانات وخصص الإعاشة ، وخدمات المخيمات ، والرعاية الصحية ، والأمن العام والخدمات الاجتماعية .

## لبنان:

وعانت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وهي أكثر المخيمات حرمانا في أي من ميادين العمليات ، من ظروف معيشية وسكنية متدنية ، وقيود على التنقل ، ومعدلات بطالة مرتفعة وتمثلت صعوبة الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في ارتفاع نسبة حالات العسر الشديد المسجلة لدى الوكالة .

وظلت الانروا في لبنان أكبر مقدّم للخدمات في مجالات التعليم الأساسي ، والصحة والخدمات الفوٹية والاجتماعية الى اللاجئين الفلسطينيين ، الذين تضيق أمامهم سبل الاستفادة من الخدمات الحكومية وتقيّد مواردهم المالية المحدودة امكانية استفادتهم من الخدمات الخاصة المرتفعة التكاليف .

وتفاقت مشكلة اللاجئين في لبنان مع استمرار السلطات اللبنانية في حظر البناء في مخيمات معينة من مخيمات اللاجئين ، كما كان دخول مواد البناء الى بعض المخيمات الأخرى والبناء فيها يخضع لترخيص عسكري لم يكن يمنح في كل الحالات الامر الذي الحق بمشاريع الانروا الرئيسية تأخيرات بسبب تلك التدابير .

وقامت منازعات داخلية بين الفلسطينيين انتهت بمقتل عدد من الأشخاص ، كما وقعت حوادث عنف أخرى داخل المخيمات ولم تؤد الأحداث في جنوب لبنان الى تعطيل عمليات لوكالة ،وان كانت عمليات القصف الجوي التي قامت بها القوات الجوية الاسرائيلية في أجزاء أخرى من لبنان قد أسفرت عن بعض التعطيل للعمليات في منطقة بيروت .

## سورية:

وتعتبر سورية آخر ميادين اللاجئين الفلسطينيين وقد واصلت الانروا التعاون الجيد مع الحكومة السورية فيما يتعلق بتقديم الخدمات الى اللاجئين .

وقد استفاد اللاجئون الفلسطينيون من السياسة التي تسمح الاستفادة الكاملة من الخدمات الحكومية ، ورحبت الوكالة بقرار الحكومة الاعتراف بدبلومات مركز التدريب المهني التابع للوكالة ، مما ييسر فرص العمالة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين وتعاونت الوكالة تعاوناً وثيقاً مع الحكومة في جملة أمور منها التخطيط لتحسين خدمات الصحة البيئية التي تقدم للاجئين الفلسطينيين في مجالات التعليم و الخدمات الاجتماعية و الخدمات الصحية والإسكان والمرافق العامة والأمن وتكاليف التوريد والإدارة وغير ذلك من البنود .

وحافظت الأونروا على التعاون الوثيق مع عدد من وكالات الأمم المتحدة ، من بينها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية وتعاونت الوكالة أيضاً مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في ميادين عملياتها الخمسة في مخيمات اللاجئين .

واستمرت الأونروا أيضاً في المشاركة في هياكل تنسيق المعونة المتعددة الأطراف للضفة الغربية وقطاع غزة التي يتولى تسييرها مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية .





- ١- اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة- سليمان أبو ستة ٢٠٠٠م ص ١١ .
- ٢- اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة- سليمان أبو ستة ٢٠٠٠م ص ١٣ .
- ٣- اللاجئون الفلسطينيون- واقع ومستقبل- مركز معلومات الأمن القومي ١٩٩٩م ص ٦٣ .
- ٤- اللاجئون الفلسطينيون- واقع ومستقبل- مركز معلومات الأمن القومي ١٩٩٩م ص ١٧ .
- ٥- قضية اللاجئين والمفاوضات- سليم تماري ص ٢٠ .
- ٦- قضية اللاجئين والمفاوضات- سليم تماري ص ٣٥ .
- ٧- اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة- سليمان أبو ستة ٢٠٠٠م ص ٣٦ .
- ٨- قضية اللاجئين والمفاوضات (هاني الحسن) ص ٦٢ .
- ٩- قضية اللاجئين والمفاوضات- سليم تماري ص ٤٥ .
- ١٠- قضية اللاجئين والمفاوضات (هاني الحسن) ص ٥٠ .
- ١١- قضية اللاجئين والمفاوضات (ساجي سلامة) ص ٢٥ .
- ١٢- اللاجئون- محمد جرادات- مركز المعلومات البديلة- ١٩٩٦ ص ٣٠ .
- ١٣- اللاجئون الفلسطينيون- الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية- ناجح جرار ص ٦٥ .
- ١٤- اللاجئون الفلسطينيون- تقرير صادر عن وكالة الغوث الدولية- ٢٠٠٠م ص ١٢ .
- ١٥- اللاجئون الفلسطينيون- تقرير صادر عن وكالة الغوث الدولية- ٢٠٠٠م ص ٢٥ .

## المصادر:

- اللاجئون-محمد جرادات - مركز المعلومات البديلة- ١٩٩٦ م .
- اللاجئون الفلسطينيون - واقع ومستقبل - مركز معلومات الامن القومي ١٩٩٩ .
- اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة - سليمان ابو ستة ٢٠٠٠ م .
- قضية اللاجئين والمفاوضات (سليم تماري - ساجي سلامة - هاني الحسن).
- اللاجئون الفلسطينيون - الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية - ناجح جرار.
- اللاجئون الفلسطينيون- تقرير صادر عن وكالة الغوث الدولية ٢٠٠٠ م.







Juma Al majid Center  
for Culture and Heritage



0100000300241

302802-1

---

إصدار : مركز زايد للتنسيق والمتابعة

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

ص.ب: ٥٧٢٧ - تلفون: ٦٦٦٦١٣٠ (٠٠٩٧١٢) - فاكس: ٦٦٦٣٠٨٨ (٠٠٩٧١٢)